الفصل الثامن

النظام الاجتماعى بين العقلانية الفردية وتأكيدات التصورات الجمعية

١ ــ اميــل دوركايم DURKHEIM, EMILE (١٨٥٨ ــ ١٩١٧)

القانون وأنماط التضامن الاجتماعى

لن ننظر اليه تلك النظرة التقليدية التى اكتفت بتقرير أنه من أشــهر علماء الاجتماع ان لم يكن أشهرهم جميعا • كما أننا لن نجادل فيما ذهب اليه البعض من أنه يوضع عرفا فى مكانة المؤسس الحقيقى لعلم الاجتماع المعاصر ، وأن الاتجاه الدوركايمى يعتبر واحدا من أعمق وأدق الاتجاهات التى عرفها العلم ، فهذه كلها أمور تبدو مدرسية ومتفق عليها تماما ليس فقط بين جماهير الطلاب والدارسين ، ولكن أيضا بين أساتذة العلم الاجتماعى أنفسهم سواء منهم الذين يأخــذون باتجــاهاته وبآرائه أو الذين ينتقدونها ويهاجمونها • فما من واحد من بين أولئك وهؤلاء لم يقرأ دوركايم أو بعض دوركايم ، وسواء اتفق معه فى النهاية أو اختلف ، فلابد وأنه قد أعجب به هنا أو هناك •

اذن سنحاول أن نخرج بدوركايم هذه المرة عن هذا الاطار التقليدى الذى طالما وصفه بأنه ابن حقيقى لعصر التنوير[1] ، أو حتى أنه أحد مريدى الوضعية الكونتية أو وريث أوجيست كونت كما كان هو نفسه أحيانا لا يتردد فى أن يطلق ذلك الوصــف • وبدلا من كل هذا فســوف نحاول التعرف على الكيفية التى نجح بها هذا الرجــل فى أن يحقق فى ذاته وفكــره ذلك التوازن الغريب بين الوضعية والتطورية الســبنسرية اللتــان آخذتا بتلابيبه لفترة طويلة ، وبين تكوينه العقلى ذات الجذور الفلسفية العميقة ، وبين مشاهداته وقراءاته المنظمة للتراث الفكرى الألمانى الذى وقف عليه ، وبخاصــة أثناء رحلته الى المانيا فى عام ١٨٨٦ ، فكل هذا حرى فى النهاية أن يكشــف لنا عن أمرين الأول هو طبيعة عقل ومزاج دوركايم اللذين ساعداه على ترســيخ مكانته كمفكر اجتماعى فى فترة زمنية قصــيرة نســبيا • والثانى التعرف على

---

(1) Harry Alpert, Emile Durkheim and His Sociology. N.Y. 1939. PP. 15, 17-21.

حقيقة أفكاره الرئيسية فى السياسة وفى القانون والتشريع ، وهى الأفكار التى جعلت البعض ينظرون اليه لا على أنه أحد الذين أسهموا فى بناء علم الاجتماع القانونى فحسب ، ولكن على أنه أول من أعطى هذا العلم مكانته الحقه فى مجال العلوم الاجتماعية •

وقد يبدو الأمر على هذا النحو وكأن معالجتنا دوركايم سوف تتم اذن على مستويين • ومع أن هذا قد يبدو صحيحا فى جملته الا أنه لا يمكن أن يكون حقيقيا على اطلاقه ، فاستخدام لفظ مستويين قد يوحى بأن هناك مستوى أدنى ومستوى أعلى ، أو على الأقل مستوى أقرب ومستوى أبعد ، وهذا فى الحقيقة نوع من الفهم لا أعتقد أنه يصدق بالنسبة الى اميل دوركايم •

وكما هو معروف فقد التحق دوركايم وهو فى العشرين من عمره بمدرسة المعلمين العليا Ecole Normale Superieure • ونحن وان كنا لن نعرض هنا تفصيلا لمختلف المؤثرات التى مارست تأثيرها عليه ابان هذه الفترة فى أروقة النورمال سوبيريور ، سواء من قبل أساتذته الذين درس عليهم ، أو قراءاته المنوعة ، فان ما يعنينا بالذات هو أنه على الرغم من تكوينه الفلسفى الذى تهيأ له بالاعداد والممارسة والتدريب ، فقد شغف شغفا هائلا خلال فترة الثمانينات الأول هذه بكل ما كان يعرف آنذاك بالمسائل أو القضايا الاجتماعية ، وهو مصطلح كان يعكس فى الحقيقة معنى أوسع بكثير مما قد يتضمن مصطلح المسائل أو القضايا السياسية بمفهومه المعاصر ، فقد كانت الاشتراكية الماركسية Marxian Socialism بصفة خاصة فى مقدمة هذه المسائل التى قدر لها أن تأخذ عليه مشاعره ، فتصبح موضوعا مشتركا يثير كثيرا من المجادلات والمناقشات بينه وبين زملائه فى الدراسة وبخاصة ليفى برول Lévy - Bruhl وجان جورية Jean Jaurès والأخير هو الفيلسوف الاشتراكى الذى تزعم الحزب الاشتراكى فى وقت لاحق وقدر لصداقته مع دوركايم أن تبقى وتطول لآخر أيامهما •

والشىء المهم الذى له دلالته على أى الأحوال هو أن دوركايم أو (الميتافيزيقى) Le Metaphysician كما كان أساتذته وزملاؤه فى النورمال سوبيريور يطلقون عليه ، قد أخذ يخطط — منذ هذا الوقت — لواحد من أهم بحوثه التى آمل أن يحطم بها المعاقل الميتافيزيقية

وأنساقها[1] ، وذلك عن طريق صياغته لجوهر ما اعتبره أهم المشكلات وأخطرها صياغة مجردة عن العلاقة بين الفردية Individualism من ناحية والاشتراكية Socialism من الناحية الثانية .

ومع ذلك يقول لنا تلميذه وفى الوقت نفسه ابن أخته مارسيل موس Mauss (١٨٧٢ / ١٩٥٠)[2] ان دوركايم كان يقصد فى الأصل الى كتابة مؤلف عن الاشتراكية والفردية باعتبارهما الحركتين الفكريتين السائدتين ، ولكن ما حدث هو أن المشروع الذى بدأه دوركايم أخذ يتسع ويتطور تدريجا ليتحول الى دراسة عن الفرد والمجتمع بوجه عام ، ثم ليتحول كل هذا الى مشروع جاد أراد به دوركايم أن يعيد من جديد بناء علم الاجتماع على أسس أكثر قوة وصلابة ، بدلا من تلك الحالة المتهافتة والممزقة التى ترك خلفاء أوجيست كونت النسق العلمى الجديد عليها . وازاء هذا فقد أضطر دوركايم اضطرارا الى أن يقطع دراسته فى « الاشتراكية » لكى يستطيع القيام بواجباته وأعبائه الجامعية والعلمية والعملية الأخرى ، الى أن تتاح له الفرصة من جديد . وهى فرصة لم تتهيأ له فى الواقع الا بعد خمسة عشرة عاما كاملة عندما أخذ يعود بشكل منهجى ومنظم الى الموضوع . وكان اذ ذاك فى السابعة والثلاثين من عمره ويعمل أستاذا فى جامعة بوردو Bordeaux حيث بدأ فى العام ١٨٩٥ / ١٨٩٦ ، يحاضر طلبته فى مسألة الاشتراكية ، ساعيا الى تحقيق هدفه الذى كان أقل ما يمكن أن يوصف به أنه هدف أخلاقى مثلما هو هدف علمى ، فقد سعى من وراء تحليله للماركسية الى تأكيد العنصر الأخلاقى الذى تنطوى عليه[3] .

---

(١) Kardiner, Abraham. and Edward Preble., They Studied Men. Mentor Book. 1963. P. 95.

(٢) Introduction by M. Mauss to Emile Durkheim, "La Socialisme : sa définition, ses débuts, Le doctrine Saint-Simonieure. Paris. 1928. Pepr. 1950. pp. V. IX.

(٣) لم يكتمل برنامج المحاضرات الذى كان دوركايم يزمع تدريسه عن الاشتراكية اذ توقف دون أن يلقى دوركايم منهجيه التاليين اللذين كانا من المنتظر أن يتم بهما رؤيته لماركس . وعلى ذلك فقد توقف البرنامج متضمنا فقط مجلدا واحدا تحدث فيه عن الاشتراكية بصفة عامة وسان سيمون بالاضافة الى بعض المختصرات والقطع المتناثرة التى تشير الى الماركسية ذاتها .

وبالرغم من أننا لا ننتوى الحديث هنا تفصيلا عن مؤلف دوركايم فى الاشتراكية أو حتى عن موقفه منها فقد يكون من الأفيد أن نلخص نظرته فى أن الكثير من=

وما يعنينا من هذا كله هو أن نبرز تلك الحقيقة التى كثيرا ما عدل عنها الدارسون حتى أولئك الذين حاولوا توضيح المراحل التى تطورت فيها النظرية الدوركايمية ، وهى أن الصياغة ذاتها التى وضع بها دوركايم القضية الاساسية المشروعة كانت هى بذاتها التى تمخض عنها أول أعماله الضخمة وتعنى به مؤلفه « فى تقسيم العمل الاجتماعى » De La Division du Travail Social وأن هذه الصياغة ذاتها هى التى تأدت به بعد التحورات والتطويرات التى لحقتها الى مؤلفاته المتأخرة أيضا التى يقول المصنفون أنها لم تظهر فى مراحل التحول والانتقال ، وانما فى مرحلة النضج الاكاديمى التى بدت فيها نظرية دوركايم متكاملة وراسخة ، وهى المرحلة التى كتب فيها على أى الأحوال كتاباته عن الأخلاق والدين والتربية والميتافيزيقا ، وألقى محاضراته العلمية فى الاشتراكية وفى الواجب والارادة والقيم • طالما أن جوهر المشكلة يتمثل بصفة أساسية فى طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع ، وما هذه الموضوعات والمفهومات بما فيها النزعة الاشتراكية ذاتها ، الا رؤى ومواقف تأخذ جميعها أماكنها فى سياق النظرية العامة لدوركايم • وما يؤكد ذلك تلك الصلات الوثيقة التى يقيمها البعض من الثقاة[1] بين كتاب دوركايم « فى تقسيم العمل الاجتماعى » وكتابه المشهور الثانى « فى الانتحار : دراسة فى علم الاجتماع » La Suicide : Etude de Sociologie الذى أصدره فى عام ١٨٩٧ ، وكذلك بين هذا الكتاب وكتابه الضخم الثالث الذى صدر له فى عام ١٩١٢ باسم « الصور الأولية للحياة الدينية » Les Formes Elementaires de la vie Religieuse .

= الانتقادات التى توجه الى المذهب الاشتراكى انما تتجه الى ما يزعمه من صدق علمى . وفى هذا اشار دوركايم الى انتقادات بعض الاقتصاديين مثل Böhm-Bawerk وسائر أعضاء المدرسة النمساوية الذين وجهوا معظم هذه الانتقادات فغاب عليهم ان وسائلهم لا يمكن ان تصيب الاشتراكية الا من الخارج بينما ستظل قوتها الداخلية بعيدة دائما عن التحليل . وبناء عليه فقد كان يرى ان الاشتراكية لا يمكن مهاجمتها كشىء فى فراغ او كشىء مجرد . فلقد كانت موجهة كلية الى المستقبل اكثر منه الى وجود حقيقى موضوعى ومن ثم فهى لا تمتلك شخصية علمية حقيقية او واقعية . فهى لا تعدو ان تكون « مثالا » .

(ويمكن الرجوع فى ذلك كله الى مؤلف دوركايم عن الاشتراكية والذى سبقت الاشارة الى مقدمته التى كتبها مارسيل موس وبخاصة الصفحات من ٣ — ١٠

(1) Aron. R., Op. Cit. P. 33.

ولعل أولى الملاحظات بصدد هذه الكتب الثلاثة هى أن أولها قد اهتمم بابراز ظاهرة التمايز والتفاضل الحرفى والمهنى الموجودة فى داخل المجتمع الحديث ومن ثم تبدت المشكلة الرئيسية بالنسبة اليه فى الكيفية ، أو بالأصح ، فى تلك الشروط التى يمكن بها الحفاظ على بقاء واستمرارية مثل هذا المجتمع المنقسم على ذاته ، على الأقل من حيث توفير الحدود الدنيا والأساسية للتضامن الاجتماعى والأخلاقى •

أما الكتاب الثانى (الانتحار) فهو عبارة عن تحليل لظاهرة الانتحار التى اعتبرها دوركايم ظاهرة باثولوجية ، وذلك بهدف القاء الضوء على الآثار السيئة والوخيمة التى تهدد المجتمعات الصناعية أو المجتمعات الحديثة وهو ما عبر عنه بمصطلح الأنومى Anomie • على حين وجه الكتاب الثالث كل اهتمامه الى البحث عن الخصائص الجوهرية للنظام الدينى ، متتبعا هذا فى تلك الأشكال الدينية والعقيدية التى نشأت مع الانسان منذ فجر التاريخ ، وكان لها دورها فى تماسك المجتمعات ودوامها ، وذلك على أمل أن يرى نوعية الاصلاح التى تحتاجه المجتمعات الحديثة فى ضوء التجربة والخبرة السابقة •

أما الملاحظة الثانية بصدد هذه الكتب أيضا فيمكن الوقوف عليها من خلال سطور مقدمة الطبعة الثانية لكتاب « تقسيم العمل الاجمتاعى » • فمع التسليم بأن المسألة الرئيسية فى هذا الكتاب كانت تتمثل فى طبيعة التضامن الاجتماعى والكيفية التى تمت أو تطورت فيها مظاهره نسبة الى شكل المجتمعات وأنماطها وطبيعة بناءاتها ، فقد كان من الواضح أنه خص المجتمعات الأكثر تقدما بمزيد من مظاهر التفاضل الاجتماعى والتمايز فى العمل والاختلاف والتباين فى التخصصات المهنية ، كما أنها تتميز أيضا بالتضامن العضوى Organique الى جانب كثافتها السكانية الضخمة وتعقد الاتصال وتفشى مظاهر الصراع والنضال من أجل البقاء Struggle for existence وكلها مظاهر اعتبرها وثيقة الصلة بماهية المجتمع الحديث وطبيعته ، ومن ثم فلا يجب أن ينظر اليها على أنها مظاهر غير سوية • وان كان قد عاد فى نهاية كل من كتابيه « تقسيم العمل الاجتماعى » و « الانتحار » فأكد تأكيدا ملحوظا على حقيقة أن المجتمعات الحديثة والمعاصرة تعكس فى بنائها كافة الأعراض

المرضية • وتفتقر الى ذلك القدر المفروض توافره من تكامل الأفراد وتكيفهم مع الكل الاجتماعى •

وفى ضوء هذا كله فقد أصبح التساؤل الملح الذى أثاره دوركايم يدور كلية حـول الكيفية التى يمكن بها اعادة توافق الفرد مع الجموع • وخرج من ذلك الى أن العائلة بالذات والجماعة الدينية والجماعة السياسية (وبخاصة الدولة) كلها مؤسسات أعجز من أن توفر المناخ الاجتماعى الذى يمنح الفرد الشعور بالأمن والطمأنينة فى الوقت الذى تطلب اليه الخضـوع لمتطلبات الضبط والتضامن[1] • وتظل المسألة من ثم معلقة تبحث فى كل كتاباته حتى آخر أعماله الضخمة عن ذلك المبدأ الأساسى المنظم للحياة •

- ٢ -

ولا خلاف فى أن الآراء التى قدمها دوركايم فى كتابه القيم « تقسيم العمل الاجتماعى » لا تعتبر فحسب من أهم الاضافات النظرية التى أسهم بها فى نظرية التضامن الاجتماعى والأفكار التى ارتبطت بهذه الناحية ، ولكن أيضا فى نظرية الضـبط الاجتماعى بعامة والدور الذى تقوم به ظواهره وأسـاليبه فى تحقيق تماسك المجتمعات والمحافظة على كيانها واستمرارها فى الوجود •

وباعتباره أحد فلاسفة الجامعة الفرنسـية والوريث الشرعى ، أو كما وصفه البعض الروحى Spiritual لأوجيست كونت ، فقد تبأور تفكيره فى المشكلة الرئيسية التى تمثلت بوجه خاص فى الحاجة الى الاجماع أو القبول الاجتماعى Social Sonsensus ، أو بتعبير آخر فى توافر تلك الشروط التى اعتبرها ضرورية ولازمة للوجود الاجتماعى •

ونحن وان كنا لن نتناول تفصـيلا كل الجوانب التى تضـمنتها هذه الدراسـة سواء ما تعلق منها بالمواقف الفكرية التى رفضـها دوركايم[1]

---

(1) Ibid. P. 46.

(٢) من الضرورى للغاية الانتباه الى تلك الجهود التى بذلها دوركايم لتحرير الظاهرة الاجتماعية من اية لواحق او انطباعات غير اجتماعية ، فهى ليست امتدادا للعلوم البيولوجيـة او الفسيولوجية ولا حتى لعـلم النفس على الرغم من تأثره الشديد ببحوث فونت Wundt .

ومن الناحية الأخرى هناك ايضا رفضه لكل صور التصورية والمثالية التى عكسها الاتجاه الكانطى ، ويرتبط بذلك كل ما تنادى به المذاهب العقلية عموما فى=

أو ما تعلق بخصائص الظاهرة الاجتماعية الا أنه قد يكون من المفيد أن نشير بصفة خاصة الى الأصول أو المصادر الأولى لنظريته فى التضامن الاجتماعى وهى المصادر التى يمكن تتبعها على وجه الخصوص فى كتابات جورج سيميل Simmel وفرديناند تونيز Tonnies •

فالمعروف أن تونيز قد أقام نظريته الشهيرة عن الجماعة المحلية والمجتمع فى ضوء التفرقة الأساسية بين هذين المفهومين والتى ضمنها كتابه الذى يحمل نفس التسمية « الجماعة المحلية والمجتمع » Gemeinschaft und Gesellschaft حيث درس العلاقة الاجتماعية أو ما أطلق عليه الكيانات الاجتماعية Soziale Wesenheitln على أسس سيكولوجية •

وبصرف النظر عن موقفه الخاص فيما يتعلق باعتقاده ان المدخل السيكولوجى هو ما يمثل أفضل المداخل لدراسة الحياة الاجتماعية والمجال هنا ليس مجال مناقشة ما ينطوى عليه هذا الموقف من خطأ أو صواب ، فان المهم على أى الأحوال أنه فى ضوء هذا الموقف مثلت « نظرية الارادة » ركيزة أساسية انبنى عليها كل تفكيره الاجتماعى ، وذلك على اعتبار أن الفعل الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية تصدر بالضرورة عن الارادة • ومن هنا كان ربطه كل نمط من نمطى الحياة الاجتماعية وهما الجماعة المحلية من ناحية والمجتمع من ناحية ثانية بنوع معين من الارادة ، فالأول يرتبط بما أطلق عليه تونيز اسم الارادة العضوية أو الارادة الطبيعية Wesen Wille ، بينما ارتبط نمط الحياة الاجتماعية الثانى بالارادة المدركة الواعية Kurwille وهما المصطلحان اللذان يستعاض عنهما أحيانا بمصطلحى الارادة الانسانية أو ارادة الحياة ، والارادة العقلانية أو الرشيدة[1] ، للتمييز فى ضوئهما بين الانسان باعتباره عضوا فى جماعة والانسان باعتباره عضوا فى المجتمع •

=اصل المقولات وابتعادها عن التجربة الفردية والاجتماعية ، والشىء نفسه فيما يتعلق بالأفكار العامة والأفكار المسبقة والقبلية وسائر تلك المقولات التى نادى بها المثاليون والعقليون على اختلاف اتجاهاتهم ومذاهبهم .

(١) وان كان كتاب تونيز « الجماعة المحلية والمجتمع » Gemeinschaft und Gesellschaft قد صدر فى عام ١٨٧٧ الا ان الاشارة هنا الى الترجمة الاجليزية التى قام بها تشارلس لوميس Charles Loomis بعنوان Community and Association الصفحات ٣ — ١٠ .

واذا كان فردينـــاند تونيز قد تأثر بلا شـــك بكتـــابات بعض علمـــاء الانثروبولوجيا فى القرن الماضى وبخاصة السير هنرى مين Maine الذى فرق بين المجتمعات التى تقـــوم على أســـاس المكانة Status وتلك التى تقوم على أساس التعاقد أو العقد Contract ، فان الشىء الذى يصـــعب انكاره من الناحية الأخرى هو أن نظرية تونيز قد مهدت الطريق بشكل أو بآخر لظهور نظرية دوركايم فى التضامن بنوعيه ، وهى النظرية التى ضمنها كتابه تقسيم العمل الاجتماعى • وعلى الرغم أيضـــا من أن دوركايم كان قد هاجـــم بعنف كتاب تونيز فى المجلة الفلسفية Revue Philosophique عام ١٨٨٩ أى قبل أن يصدر هو نفسه كتابه بأربعة أعوام[1] •

والواقع أن معالجـــة دوركايم للمشـــكلة المحورية التى بلوراها ترا قد أنبتت أساسا على تصور مماثل ، أو بتعبير أدق على تمييز مماثل بين شكلين اثنين من أشكال التضامن هما « التضـــامن الآلى » Solidarité Méchanique « والتضامن العضوى » Solidarité Organique •

كذلك فلم تكن نقطة البداية التى انطلق منها دوركايم بعيدة عن فكر كل من أوجيست كونت وهربرت سبنسر وسان سيمون ، وان كانت بالنسبة الى الأخير بالذات قد اتخذت شكلا أكثر حدة ، مما دفعه الى مزيد من الاهتمام بمناقشتها •

فالمعروف بوجـــه عام أن ســـان ســـيمون كان يؤمن ايمـــانا راســـخا بحتمية التقدم الصناعى والعلمى فى المجتمع • كما كان يدرك فى الوقت نفسه أن هذا التقدم لابد وأن يصاحبه المزيد من التخصص وتقسيم العمل كمبدأين حتميين فى صنع التقدم الاجتماعى • وهما مبدآن سوف يتزايد وضـــوحهما باستمرار ويتزايد دورهما الذى يقومان به فى تماسك المجتمع وتضامنه •

واذا كان دوركايم قد حـــدد منذ البداية بعض أهدافه فى التعرف على وظيفة تقسيم العمل وطبيعة الحاجات الاجتماعية التى يشبعها ، فقد كان عليه أن يتبع ذلك بتحديد الأسباب والظروف التى يعتمد عليها كذلك ، ولقد سار تفكيره فى مسلك سلم فيه ببضع مبادىء أساسية هى :

---

(١) أحمد أبو زيد ، فردينانند تونيز (الجماعة المحلية والمجتمع) ، عالم الفكر الكويتية ، المجلد الثانى عشر ، العدد الثالث (اكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر) ١٩٨١ . صفحة ٢٣٧ .

أولا : ان التوازن الاجتماعى هو أساس المجتمعات الانسانية ، وما الصراع Conflit الا حالة طارئة ومؤقته ، بل ويمكن اعتباره حالة مرضية لا تلبث أن تزول ويسترد المجتمع توازنه القديم •

ثانياً : ان الصناعة لابد مؤدية الى تزايد الشعور بالفردية ، وان كان نمو هذا الشعور وتزايده لا يعنى بالضرورة ان الفرد يفقد كل انتمائه الى الجماعة •

ثالثاً : انه مع ازدياد التطور الصناعى فان هذا يؤدى الى ازدياد تقسيم العمل وبالتالى الى وضوح مظاهر التخصص وهو الأمر الذى من شأنه أن يضعف التماسك الاجتماعى الذى يقوم — حتى الآن — على أساس المشاركات الاجتماعية ، وان كان كل هذا لا يعنى أيضا القضاء تماما على كل عوامل التماسك •

رابعاً : يبدأ الضمير الجمعى Sonscience Collective فى السيطرة على المجتمع وفى تسييره بحسب ما يمليه من مبادىء وقيم ومعايير ، وذلك على اعتبار أنه يحوى جماع المعتقدات والمشاعر التى تنظم السلوك وبخاصة فى تلك المجتمعات الاستاتيكية Static والبسيطة Simple والتى يمكن التنبؤ فيها بمظاهر سلوك الأفراد مقدما •

وبوجه عام يتضح لنا مما سبق مدى ابتعاد اميل دوركايم عن فكرة التغير الاجتماعى التى تسلم بوجود الصراع ، وبالتالى ارتباطه بفكرة التوازن الاجتماعى وما يعنيه من سكينة واستقرار • ولقد كانت احدى ملاحظاته الثاقبة عندما حاول أن يرى آثار ذلك ، أن المجتمعات السيطة لا يوجد بها الا قدر ضئيل من مظاهر تقسيم العمل ، حيث تتكون هذه المجتمعات من أقسام متجانسة الى حد بعيد وتتميز ببنائها الانقسامى وترتبط بكثير من مشابهات الأعمال والمعتقدات والمشاعر التى تشارك جميعها فى اقامة نوع من الوحدة أشبه بالكل الأخلاقى وكله أطلق عليه التضامن الآلى • أما مقياس هذا النوع من التضامن فلابد وأن يكون نمطا من الضبط الاجتماعى الذى يتفق مع طبيعة المجتمع نفسه من حيث صفاته البدائية وبساطته والاعتماد على القانون العرفى الذى يسود مختلف الأقسام التى تنقسم اليها مثل هذه المجتمعات البدائية والقبلية والبسيطة •

ولكن الأمر يختلف كثيرا بالنسبة الى المجتمعات الأكثر حداثة • واذا كنا قد أشرنا توا الى أنه مع التقدم الاجتماعى يتزايد الشعور بالفردية كما تظهر الجماعات الثانوية التى لا تقوم على أســاس الانتماءات القرابية أو وحدة العائلة أو التقــاليد ، فقد ذهب دوركايم فى ضــوء ذلك الى تقرير قضــيته الرئيسة وهى أنه مع ازدياد تقسيم العمل ووضوحه يبدأ نوع من التفاضل بين الوحدات المكونة للمجتمع فى الظهور ليحل محل البناء الانقسامى القديم ، وحيث يظهر الاعتماد المتبادل بين هذه الوحدات بعضها وبعض • اضافة الى أن التماثل فى المعتقدات وفى المبادىء الأخلاقية يميل بدوره الى الضــعف والى النقصان ، ولا يكون لكل هذا سوى نتيجة واحدة هى أن هذه الوحدات الجديدة لا تصير وحدات اجتماعية بالمعنى التقليدى القديم كما كانت من قبل ، ولكنها تصبح بتعبير أدق وحدات اقتصادية الى حد بعيد •

والمهم ذلك كله هو ذلك المعنى الذى هدف دوركايم الى تأكيده وهو أنه مع ظروف التغير الاجتماعى يتوجب على المجتمع أن يعثر على أســاس جديد لتوازنه ، وهو ما تمثل عنده فى مبدأ تقســيم العمل ذاته الذى كان يعتبر فى الأصــل ســببا للاختلال والتفكك • فكأن هذا التضامن العضــوى الجديد لا يقوم على أساس المشابهات أو المماثلات ، ولكن على أســاس التســاند المتبادل الذى يقبل مبدأ الاختلاف والتغاير ويعترف به • وعلى حد تعبيره هو نفسه ، فان المجتمعات التى يسودها التضــامن العضوى انما تقوم وفق خطة أو نظام من الأفراد الذين يختلف كل منهم عن الآخر ، كما تختلف أدوارهم هذا عن ذاك ، ولكن ليس على التواترات المتكررة أو المتشابهات أو الاقســام المتجانسة • كما أن هذا التوزيع الاجتماعى يقوم بدوره على مبادىء مغايرة أيضا ، بمعنى أن الأفراد لا يجتمعون هنا بسبب علاقاتهم بالعشيرة أو البدنة ، ولكن بسبب النشاط الاجتماعى الذى يؤدونه ووظيفة هذا النشــاط • أى أن الشىء الهام هو اذن طابع الوظيفة ذاتها ، أو طبيعة النشاط ذاته الذى يقوم به الأفراد • أما مقياس أو معيار نمو هذا التضــامن الذى يتجاوب مع البناء المتفاضل فهو الاحلال التدريجى للعرف بنوع آخر من أنواع الضبط الذى يؤكد فكرة النظام والتنظيم ، ويكشف عن ذاته فى فكرة القانون التعاقدى بالذات •

وقد يكون لزاما علينا أن نوضح هنا ـ من جديد ـ بضعة أمور لعلنا عرضنا لها فى عجالة • وهذه الأمور هى :

أولا : أن تلك الظاهرة التى حاول اميل دوركايم دراستها فى كتابه « تقسيم العمل الاجتماعى » تختلف تماما عما يفهمه الاقتصاديون عادة من هذا المفهوم • فتقسيم العمل الذى تحدث عنه دوركايم عبارة عن بناء المجتمع ككل as a whole • وهو بناء لا يعدو أن يكون تقسيم العمل الاقتصادى أو التكنولوجى مجرد تعبير أو أصداء له[1] •

ثانياً : ان دوركايم فى ضوء ما انتهى اليه من تمييز قاطع بين نوعى التضامن الآلى والتضامن العضوى ، قد أقام كذلك نوعا من التقابل الذى يتوازى مع هذا التمييز وهو تقابل له أهميته البالغة بالنسبة الى الدراسة القانونية وقضية الضبط الاجتماعى عموما •

فمن ناحية ميز دوركايم بين المجتمع البسيط والتقليدى بوجه عام والذى يعتبر التجانس خاصيته الأولى ، وبين المجتمع المعقد أو المتخصص والحديث حيث يظهر اللاتجانس بشكل قوى واضح وملموس •

ومن الناحية الثانية هناك أيضا التمييز بين ما يعمل فى كل من هذين النمطين من أنماط المجتمعات أو الحياة الاجتماعية من وسائل الضبط والتنظيم ، وذلك نزولا على المبدأ الأساسى القائل بأن التماسك الاجتماعى تختلف عوامله وأسبابه باختلاف طبيعة العلاقات الاجتماعية ذاتها وشكل هذه العلاقات فى كل مجتمع •

ثالثاً : انه مع نمو خاصية اللاتجانس فى المجتمع وفى الثقافة ، وبدء ظهور الجماعات الثانوية لابد وأن تتغير مسألة الضبط الاجتماعى كلها • وذلك لسبب جوهرى هو أن التقابل لن تزداد شدته أو تعقده فحسب ، ولكن أيضا لأن

---

(١) كان أوجست كونت من أوائل العلماء الذين أخذوا بهذه النظرة . فهو وحده من بين كل علماء الاجتماع فى عصره الذى استطاع أن يلتقط القيمة الاساسية لظاهرة تقسيم العمل وانها اكبر من مجرد كونها ظاهرة اقتصادية بحته وعلى العكس من ذلك فقد رأى فيها الظرف الأساسى اللازم للحياة الاجتماعية اذا ما امكن النظر اليها فى ضوء كافة المعطيات الاجتماعية مادية كانت أو غير مادية .

(أنظر فى ذلك : Comte, Auguste; de Philosophie Positive, IV.P. 425)

الكثير من الخلافات سوف تظهر بالضرورة حول المسائل المحورية التى تهم المجتمع فى وضعيته الجديدة .

رابعاً : يترتب عليه منطقيا وواقعيا أن يصبح من الضرورى الوقوف على منظور أوسع نرى من خلاله تلك العناصر أو المبادىء التى يتعين أن ينبنى عليها التماسك الاجتماعى نسبة الى تقدم المجتمع أو تأخره ، وذلك على اعتبار أن هذا التقدم أو التأخر يفترض وسيلة بذاتها — أو أكثر — من وسائل الضبط الاجتماعى . ومن المسلم به أنه مع تزايد اتساع المجتمعات وتعقد تركيبها المورفولوجى والوظائفى ، تزداد وسائل الضبط الاجتماعى تعقدا ، فتمتد اليها المسحة الوضعية الرسمية كما تصبح أميل الى أن تتركز فى كيانات وهيآت متخصصة .

خامساً : اذا كان دوركايم قد أسبغ على ظاهرة تقسيم للعمل الاجتماعى كل هذه الأهمية الفائقة ، وأعزى اليه تلك الخاصية الجوهرية التى أرجع اليها ليس فقط تماسك المجتمعات ، ولكن أيضا الملامح المحددة لما ينبغى أن تكون عليه قوانينها ودساتيرها ، فان ذلك يستتبعه ، أو على الأقل ، يتطلب أن يكون تقسيم العمل ذات طابع أو شخصية اخلاقية بالضرورة ، لأن الحاجة الى النظام والى التناسق والانسجام والى التضامن الاجتماعى كلها من الأمور التى تعتبر أخلاقية بالدرجة الأولى[1] .

وهكذا يصل دوركايم ، وربما بكيفية بالغ فى تبسيطها أكثر مما يجب ، الى تمييزه فى الظاهرة القانونية بين نوعين من القوانين يقابلان نمطى التضامن الآلى والتضامن العضوى ولكل منهما خصائص معينة تعبر عن دلتها

---

(1) Works, The Division of Labor in Society. English Trans by George Simpson. The Free Press N.Y. Seventh printing. 1969. p. 63.

انظر ملحق النصوص . . . النص رقم (١٣) .

والحقيقة ان هذا الموقف الذى يظهر عند دوركايم يمثل انتقادا عنيفا للمذهب النفعى خاصة كما ظهر عند بنثام وذلك بسبب النظرة الزائفة الى السلطة والدور الذى تضطلع به . فقد ذهب هؤلاء الى ان الأخلاق مثلها مثل القانون تماما مسألة تتضمن نوعا من الاعراض المرضية او الباثولوجية ، وهى نظرة كان لها تأثيرها ولا شك على رواد النظرية الاشتراكية ، حيث ادت بهم الى القول بامكانية وجود مجتمع دون اى نظام تنسيقى او قانونى مفروض وهو الأمر الذى اعتبر احد غاياتهم النهائية على اى الأحوال . (انظر فى ذلك : Nisbet. Op. Cit. p. 151.

فى طبيعة الجزاء الذى ترتبط به • فالقانون الذى ينبع من التضامن الآلى يصاحب بجزاءات وقواعد قمعية رادعة Repressive Sanctions ويعرف بالقانون الرادع Repressive Law ، على حين يصاحب القانون النابع من التضامن العضوى وهو ما يعرف بالقانون التعويضى Restitutive Law أو القانون التعاونى Cooperative كما يطلق عليه أحيانا ، بجزاءات تعويضية •

وفى الوقت الذى يعتبر القانون الرادع بجزاءاته القمعية تعبيرا عن العادات والتقاليد وضبط الجزاءات والمعتقدات التى تسود المجتمعات البدائية والتاريخية وكذا المجتمعات البسيطة التى لا يظهر فيها التفاضل أو التمايز ويخضع الجزاء غالبا لارادة المجتمع ككل ، فان القانون التعويضى أو المعوض هو الذى يسود بنظمه وقواعده التعويضية المجتمعات المتقدمة التى تنظر الى التعويض على أنه محاولة من الجماعة لمعالجة الأضرار التى حدثت نتيجة الانحراف عن الضوابط الاجتماعية[1] • ومن هنا فيمكن القول بأن هذين النوعين من القوانين (الرادع والمعوض) هما اللذان يقابلان قانون العقوبات والقانون المدنى على الترتيب ، حيث يهدف الأول الى قمع كل ما من شأنه الاخلال بنظام المجتمع والتأثير على التوازن الاجتماعى بفرض العقوبات الرادعة ، على حين يهتم الثانى (المدنى) بتلك النطاقات المتشعبة التى تتم فيها مختلف العلاقات المرتبطة بالأحوال الشخصية وبأوجه النشاطات الفردية وما يتعلق بالقانون التجارى وقانون الاجراءات والقانون الادارى والقانون الدستورى بعد ما يتم تمحيص هذه الجوانب من القواعد الجنائية (العقابية) التى قد توجد بها[2] •

وعلى هذا الأساس يبدو لنا أن القانون الرادع هو اذن تعبير صريح عن الشعور الجمعى فى تلك المجتمعات التى يسودها التضامن الآلى • واذا كان من المسلم به أنه مع تزايد خاصية أو صفة (البدائية) فى المجتمع ، تتزايد أيضا ميكانيكية أو آلية التضامن وذلك على العكس مما اذا تزايدت خاصية

---

(1) Gurvitch. G., Sociology of Law. Op. Cit. p. 48.

(2) Works; The Division of Labor in Society. Op. Cit. P. 69.

انظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (١٤) .

التخصص Specialization وتقسيم العمل ، فيكون معنى ذلك تعدد العقوبات وتنوعها فى المجتمعات من النوع الأول بما يكشف عن قوة المشاعر الجمعية (العامة) ومدى استيائها وشدة رد فعلها ازاء ما يجرح هذه المشاعر ويخرج عليها • أى ازاء الجريمة Crime باعتبارها تمزيقا للتضامن الآلى وانتهاكا لتلك المشاعر العامة يستتبع رد الفعل المتمثل فى العقوبة •

وكأن مسألة التمييز بين نوعى التضامن الآلى والعضوى تقود اذن الى التمييز فى أنماط السلوك القانونى والتمييز فى الجزاءات وفى النظم القضائية والتشريعية • كما يقود فى الوقت نفسه الى النظر فى تطور أشكال هذه الأنماط جميعها بتطور الحياة الاجتماعية وتغير شكل وحجم المجتمعات ودرجة كثافة السكان فى هذه المجتمعات ونوعية الارتباطات والعلاقات القائمة بين أعضائها •

ومن الصعب حقيقة الوقوف على الجوانب المختلفة لهذا « الكل » المعقد دون أن نربط بين نظرية دوركايم فى الجريمة ونظريته فى العقاب أو (الجزاء) كما يحب البعض أن يسمونها • ولكن الذى يهمنا التأكيد عليه الآن هو أن دوركايم وقد أعطى الجريمة مفهوما أو تعريفا اجتماعيا ، وذهب الى أن الغرض من العقوبة هو ارضاء الشعور الجمعى ، فقد اعتبر أن هذه النظرية أكثر اقناعا واكتمالا مما يعكسه التفسير العقلانى للعقوبة الذى نظر اليها على انها مجرد ردع فحسب •

ومع أن هذا الموقف قد يكون منطويا على كثير من الصدق ، فمن الواجب على أى الأحوال أن نعتبر القضية كلها بشىء من الحرص نظرا لما يمثله ذلك من صعوبات أمام ما ينبغى توفيره للعدالة من توقير واحترام خاصة فى مجتمعات مثل مجتمعاتنا المعاصرة التى وسمها مفكر مثل باريتو بغير قليل من اللاعقلانية •

— ٤ —

ولكن مهما كان اعتبارنا لمثل هذه النواحى فان هذا لا يغير شيئا من حقيقة أن دوركايم ينبغى أن يوضع بين أولئك التعددين Pluralists • فالكثير من أفكاره تبدو مواكبة تماما وقريبة غاية القرب من أفكار ديجى Duguit على سبيل المثال وساليل Saleilles فى فرنسا ، وميتلاند Mitland وفيجز Figgis فى انجلترا •

وصحيح أن تأكيد اميل دوركايم على المجتمع وعلى النظام والسلطة كان تأكيدا واضحا وزائدا ، الا أن الشيء المهم ألا يكون هذا مدعاة لاساءة فهم العلاقة التى تصور دوركايم أنها تقوم بين الفرد والمجتمع، والتى تبدو فى تعددية السلطة والمنظمات والمؤسسات والاتحادات وسائر التكوينات والاجسام الاجتماعية الوسيطة Corps intermédiaires .

وعلى العكس مما يراه الكثيرون فان هذه التكوينات التى تقوم بين الفرد والدولة هى ذاتها التى تشكل المادة المتكثرة للمجتمع ، وهى أيضا الوحدات التى تدور من حولها كل أفكار دوركايم فى السلطة وفى الدولة والقانون . أما انتقاده الفردية فلا يعنى من وجهة نظره ، الابتعاد عن الحرية وقبوله الجماعية Collectivism ، لكنه — على العكس من ذلك — انتقاد يمثل أقسى ، وربما أذكى ما وجه الى النظرية الفردية التقليدية فى السيادة .

لقد كان القانون منذ بداية كتابه تقسيم العمل هو المعيار أو الرمز المرئى للتضامن الاجتماعى ، وهو موقف لم يحد أو يتحول عنه دوركايم فى أى من مراحل تفكيره اللاحقه حتى ولا فى تلك الأوقات التى اعتبره البعض قد ابتعد فيها عن المقولة القانونية ، والدليل على ذلك هو لعتقاده الأصيل فى أن المجتمع الحقيقى والأخلاق الحقيقية لا يمكن أن يوجدا الا مع تمثل السلطة بشكل واضح أمام عقل الانسان وفى تصرفاته وسلوكه .

والواقع أننا نلتقى فى أماكن عديدة من «تقسيم العمل الاجتماعى» وفى «قواعد المنهج» بوجهة نظر دوركايم القائلة بالأسبقية المطلقة للسلطة كأمر لازم لاقامة أى شكل يمكن تصوره من أشكال الحرية ، وذلك الى الحد الذى جعله يقول أنه على العكس مما قد يكون سائدا ، نجد أن كلمات مثل الحرية Liberty وبلا قانون Lawlessness لا يمكن أن تكون كلمات متكافئة أو متشابهة ، لأن هناك تصادما حقيقيا فى وجودهما معا لأن الحرية لا تعدو أن تكون نتيجة للنظام وثمرة له . وهو ما لا يختلف كثيرا عن قوله الذى ساقه فى الصفحات الأولى لكتابه تقسيم العمل الذى قلنا أنه نظر فيه الى القانون على أنه كشف حقيقى لطبيعة القبول فى المجتمع « ولسوف يكون من البين تماما كيف أننا قد قمنا بدراسة التضامن الاجتماعى من خلال نسق القواعد القانونية ، وكيف أنه ونحن نبحث عن الأسباب قد نحينا جانبا كل ما من شأنه

أن يميل بنا الى الأحكام الشخصية أو التعاطف الذاتى لأجل التوصل الى تلك الحقائق البعيدة الكامنة فى البناء الاجتماعى والتى يمكن أن تكون وحدها موضوعا للحكم والتقويم وبالتالى للعلم[1] .

ومع ذلك فمن الصعب أن نسلم تماما بأن دور اميل دوركايم قد قيد نفسه أو حددها كلية فى داخل نطاق نسق القواعد القانونية أو المادة القانونية وحدها. ولقد اعترف هو نفسه بأن المدخل القانونى قد فشل فشلا ملحوظا فى أن يأخذ فى اعتباره بعض عناصر الضمير الجمعى التى ظلت غريبة عن القانون الرادع بسبب تأثيرها المحدود على الرغم من دورها فى تحقيق التناسق الاجتماعى .

ومع أن البعض يرى أن حسن الطالع هو الذى جعل دوركايم العالم الباحث يفلت من قبضة دوركايم المنهجى ، والا كان هذا قد شل حركته وجعله لا ينتبه الى استحالة الاعتماد فحسب على القواعد القانونية ، وما كان بالتالى قد تهيأ لنا أن نعرف ليس فقط كتابه « الانتحار » أو « الأشكال الأولية للحياة الدينية » أو « التربية الاخلاقية » ، ولكن أيضا أجزاء كبيرة من كتاب تقسيم العمل الاجتماعى نفسه[2] ، فان النقطة الرئيسية فى كل هذا هى أن مدخل دوركايم للدراسة القانونية فى ارتباطه بالسلطة لا يمكن أن يبقى محصورا فى داخل أى من العمليات القانونية أو الفقهية أو حتى فى اطار الدولة كل منها على حدة . وانما من خلال ذلك التمييز القاطع الذى أقامه بين الدولة وبين المجتمع ، يمكن أن نرى الوجه السياسى للقاعدة القانونية ، وبالتالى التوجهات الأخلاقية التى يواجه بها المجتمع مختلف مظاهر التفكك والتحلل الأخلاقى والمعنوى .

ولا يوجد أى تعارض هنا مع ما سبق أن قررناه من أنه فى المجتمعات الحديثة حيث التخصص وتقسيم العمل هما أساس التضامن ، تتغير طبيعة العلاقات الاجتماعية وتتحول من علاقات استاتيكية الى أخرى دينامية ، كما يلعب التعاقد أو العقد دورا متزايدا نظرا لما يقوم بين الأفراد من حريات ،

---

(1) Ibid. P. 37.
انظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (١٥) .

(2) Nisbet, R. A.; The Sociological Tradition, Op. Cit. p. 154.

يحل معه القانون محل العرف ، والقصد محل التلقائية ، والمسئولية الفردية محل المسئولية الجمعية • فالحقيقة أن هذا العنصر التعاقدى الجديد منبثق بدوره من طبيعة التغيرات التى طرأت على البناء الاجتماعى نفسه ، أو التى طرأت على حالة الشعور أو الوعى الجمعى فى المجتمع الحديث •

بتعبير آخر لا يقوم مجال للتناقض بين السلطة والحرية • فلكى يكون هناك مجال يمكن الأفراد من التحرك فى داخله بحرية وأن يبرموا التعاقدات والاتفاقيات فيما بينهم ، فلابد وأن يكون للمجتمع ، من قبل ذلك ، بناءاً قانونياً يحدد نطاق القرارات والمسئوليات على مستوى الأفراد • أو بمعنى آخر يمكن القول بأن التعاقدات فيما بين الأفراد انما تحدث من خلال سياق اجتماعى لا يحدده الأفراد بأنفسهم ولكنه تقسيم العمل على أساس التفاضل والتغاير هو الشرط الأساسى لوجود مجال من مجالات العقد والاتفاق •

وقد يبدو للبعض أن هذا يعود بنا ثانية الى الفكرة السابقة ذاتها بصدد أسبقية البناء وأولويته على الفرد ، أو أسبقية النمط الاجتماعى على الظاهرة الفردية • ولكن المهم مع ذلك هو أن هذه التعاقدات وان كانت تتم حقيقة بين الأفراد ، الا أن الشروط والقواعد والأحكام التى تعقد بمقتضاها انما يتم تحديدها بواسطة التشريع الذى يعبر بدوره عن تصور العدالة والنظم التى يشارك فيها المجتمع كله عما هو عدل وظلم وأيضا كل ما هو مسموح به أو منهى عنه[1] •

— ٥ —

لعل احدى السمات التى برزت لنا حتى الآن من خلال المواقف التى عرضنا لها أن اميل دوركايم كان يؤمن بوحدة الكيان القانونى ، وبأن قانون (الدولة) هو الشكل الاجتماعى الذى تنتهى اليه التصورية الجمعية •

والواقع أن هذا التنظيم القانونى لا يكشف لنا فقط عن طبيعة فكر دوركايم القانونى ، ولكن أيضا عن طبيعة فكره الاجتماعى بصفة • فدوركايم كما يراه الكثيرون يمثل نموذجا فريدا لأولئك المفكرين النظريين الذين يرتبطون ارتباطا وثيقا ببعض البناءات الفكرية الواضحة المعالم والتى تظل

(١) Aron, R., Op. Cit. P. 30.
انظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (١٦) .

مسيطرة على عقولهم لدرجة أنهم كثيرا ما يجدون صعوبة فى تطويعها وتشكيلها ناهيك عن الفكاك من قيدها وأسرها •

وعلى الرغم من كثرة المؤلفات التى حاول أن يوضح فيها مجالات علم الاجتماع القانونى ، وبالتالى نظريته الأشمل فى العلاقة بين الفرد والمجتمع ، فالملاحظ أنه ظل يدور من حول بعض المحاور الحاكمة التى يمكن القول بأنها هى التى وجهت كل اهتماماته • ومن ذلك اعتقاده الأساسى أنه بتركيزه على دراسة النظم القانونية فى المجتمعات غير الحضرية وفى المجتمعات المتخلفة والقديمة على وجه الخصوص ، وبالوقوف على مصادر نشأتها ومظاهر تطورها ارتباطا بالتحولات التى تطرأ على الأنماط الاجتماعية ذاتها ، سوف يتمكن من التعرف على حقيقة النظم القائمة فى المجتمعات المعاصرة ، بحيث يستطيع التوصل الى فهم أوسع وأكثر احاطة بالطريقة التى تعمل بها • وهو موقف من الواضح أنه لا يمكن الركون تماما الى نتائجه ، لما يعنيه ذلك من تجاهل لكل قضية النسبية الاجتماعية فى الزمان والمكان •

وحتى فى تلك الأثناء التى كان يقوم فيها — من ناحية — بالدراسة سواء على المستوى الميكروسسيولوجى أى مستوى الوحدات الصغرى التى تعكس نوعا من الدراسة الامبريقية للعلاقة بين نوع القانون ونوع التضامن الاجتماعى الذى يرتبط بدرجة تمايز الأفراد أو عدم تمايزهم على أساس تقسيم العمل فى مجتمع معين ، أو من الناحية الثانية على المستوى الماكروسسيولوجى (الرأسى أو التطورى) ، فقد كان يفعل ذلك مع اللجوء دائما الى التاريخ القانونى للاستشهاد بظروف هذه المجتمعات ذاتها ، وأنماطها القانونية فى المجتمعات القديمة ، الأمر الذى جعل البعض ينتهى الى أنه لم يعن قط ببحث الدور الذى يمكن أن تقوم به الأشكال الاجتماعية للتجمعات البشرية الكبيرة كنقابات العمال والاتحادات والكنائس ••• الخ • فى مجال الحياة القانونية[1] •

ولكن هذه الدعاوى التى ترددت بشكل ملحوظ فى كثير من الكتابات وانتقلت الى عدد كبير من الباحثين فى علم الاجتماع القانونى ، دعت على أى الأحوال الى اعادة النظر فى مدى ما تنطوى عليه من صدق وموضوعية •

---

(1) Gurvitch, G., Sociology of Law. Op. Cit. P. 84.

ويدفعنا الى هذا ذلك المعنى المزدوج الذى لا يخلو من خلط ، فيما قطع به جيرفيتش من أن دوركايم لم « يعن قط ببحث الدور الذى يمكن أن تقوم به الأشكال الاجتماعية ... » . فصحيح أن دوركايم لم يقم بدراسة متخصصة أو خاصة بأحد هذه الأشكال المشار اليها ، ولكن فرق كبير بين هذا وبين ألا تكون هذه الأشكال فى اعتباره وموضع اهتمامه ومناقشاته .

ونحن لن نذهب بعيدا فى استقصاء هذه النقطة ، ولكن يكفى القول بأنه على الرغم من أننا نجد الجذور العميقة لتعددية أميل دوركايم فى مؤلفه « تقسيم العمل الاجتماعى » ، الا أن أول اهتمام جدى وحقيقى بمشكلة علاقة الفرد بكل من السلطة الاجتماعية وبقوة الدولة انما نلتقى به فى الصفحات الأخيرة من كتاب « الانتحار » كما لعلنا أشرنا الى ذلك من قبل . فهنا نجد أن الشغل الشاغل لدوركايم يتمثل فى المقاييس الضرورية التى ينبغى الوقوف عليها لتوفير القدر الكافى من الضبط والانسجام لمواجهة التفكك الاجتماعى الذى يتجلى كأوضح ما يكون فى ظاهرة الانتحار .

هنا نلتقى بمدخل دوركايم للاهتمام بتلك الأشكال الاجتماعية التى أسلفنا الاشارة اليها . فبعدما يستبعد العائلة من حسابه ، وبعدما استبعد الدولة أيضا ، أو المجتمع السياسى الذى أصبح بعيدا تماما عن أى اشباع أو ارضاء لاحتياجات الفرد (لدرجة أنها هى ذاتها « الدولة » قد أصبحت من الأسباب الدافعة للانتحار) نجده ينتهى صراحة الى « ان العلاج الوحيد هو ضمان نوع من الديمومة والاستمرار للجماعات الاجتماعية ، حتى يصبح فى مكنتها السيطرة على الفرد ، وحتى يستطيع الفرد — من الناحية الثانية — أن يستشعر الخضوع لها . بمعنى آخر ، لابد وأن يشعر بأنه أكثر ارتباطا وأشد انتماءا لوجود جمعى يسبقه فى الزمن من حيث الوجود ، ويستمر فى البقاء بعد فنائه . وأنه (هذا الوجود) يفوقه من كل النواحى . فاذا ما حدث ذلك فلن تكون دوافع السلوك من داخله فحسب ، ولكنه سوف يدرك بوضوح أنه أداة لتحقيق غاية أو هدف أكبر منه وأن لوجوده نفسه معنى ودلالة »[1] .

ومع ذلك تظل المشكلة قائمة فى ذهن دوركايم وهو يتساءل عن طبيعة

(1) Works; Suicide : A Study in Sociology. Trans. J. A. Spaulding and G. Simpson. Free Press of Glencoe. 1951. P. 373.
انظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (١٧) .

هذه الجماعات التى يمكن أن تكون أفضل الوسائل لتحقيق هذه الغاية • ويجد دوركايم الاجابة على ذلك فى الاقدام على احياء الأنماط الصالحة من النقابات ، واعادة تشكيلها ، لأنه فى تلك الروابط الحرفية والمهنية التى تتلاءم مع العصر سوف يجد الفرد طابع السلطة وطابع العضوية اللذين يفتقدهما وجوده الاجتماعى • ولا يتم ذلك الا عن طريق اقامة تشكيلات بشكل أو بآخر من تلك القوى الجمعية التى توجد خارج نطاق الدولة ذاتها ، وهى وان كانت خاضعة لنفوذها ، الا أنها تمارس تأثيرها بطرائق متعددة تشبع احتياجات الافراد • بل وربما كان من الصعب تماما العثور على أية تشكيلات أخرى غير هذه تكون قادرة على تحقيق ذلك[1] •

غير أن هذا كله — كما يقول نيسبت بحق — لا يعدو أن يكون جانبا واحدا فحسب من جوانب الصورة متعددة الألوان والجنبات • فمن المسلم به أنه هناك دائما ، وان يكن بشكل خفى ، صراعا مستمرا بين الدولة وهذه الاشكال الاجتماعية • واذا كان الفرد يمثل بحكم موقعه القطب الثالث من أقطاب الصراع فى هذا الثالوث ، فيكون معنى ذلك أن تحرره من سطوة الدولة هو رهن اذن بانخراطه فى واحدة أو أكثر من هذه السلطات القانونية سواء كانت الكنيسة أو النقابة أو العائلة ••• الخ[2] • وفى الوقت نفسه فان حماية الفرد ضد طغيان هذه التنظيمات سوف يعتبر من ضمن مسئوليات الدولة وبضمانها • وذلك من خلال الحقوق الخاصة التى يتمتع بها والتى هى فى الوقت ذاته من صنع الدولة وبارادتها •

ولكن ألا يعنى هذا العودة ثانية الى الاعتراف الكامل بكل النتائج الخطيرة التى يمكن أن تظل عالقة بتصرفات الدولة وبمشيئتها سواء بالنسبة

---

(١) لمزيد من الاطلاع على التفاصيل الدقيقة لأصل وطبيعة المعالجة النظرية لمشكلة السلطة والقوة عند دوركايم يمكن الرجوع الى كتابه « الانتحار » (١٨٩٦) . والجدير بالذكر أن هذا الجانب من تفكير دوركايم قد أفلح كثيرا فى التأثير على عدد متزايد من المؤرخين ورجال الفقه والقانون والاجتماع والانثولوجيا حيث راوا جميعهم فى الثنائية Dichotomy بين السلطة الاجتماعية والقوة السياسية منظورا يفيد كثيرا فى تطوير واثراء دراساتهم المتعلقة بالثقافات الأخرى وبخاصة تلك يفيد كثيرا فى تطوير واثراء دراستهم المتعلقة بالثقافات الأخرى وبخاصة تلك الثقافات التاريخية المنتمية الى حقب ماضية .

(٢) Nisbet., Op. Cit. P. 159.

الى الأفراد أو بالنسبة أيضا الى هذه الجماعة أو التجمعات الاجتماعية ذاتها ؟

الحل لا يتأتى اذن الا بايجاد نوع من توازن القوى أو القوى المتوازنة الأخرى لمقابلة قوة الدولة وسطوتها . ذلك اذا أرادت هذه القوة الجمعية (الدولة) حقيقة أن تكون المحررة للفرد . ولن يتهيأ ذلك الا عن طريق القوى الجمعية الثانوية التى أشرنا اليها ، حتى على الرغم من التسليم بأن هذا ليس معناه بأى حال انتهاء الصراع بينهما . وربما كانت الدلالة الاجتماعية لذلك أنه من داخل هذا الصراع الذى يقوم بين القوى الاجتماعية ، قد تتولد الحريات الفردية وتنطلق جميعها .

— ٦ —

وقد لا تكون صورة دوركايم على هذا النحو هى التى انطبعت فى أذهان الكثير من الباحثين والدارسين ، فالشخصية الفلسفية لدوركايم وهى التى لم يتخل عنها أبدا تبدو مغايرة لتلك النغمة الثائرة ، أو على الأقل المتحفزة ، التى نقدمها لدوركايم والتى قلما عرفتها الأجيال على مدى أكثر من خمسين عاما .

وقد يكون هذا بدوره مما يرفضه البعض بالنسبة لما يعرفونه وقرأوه عن دوركايم . وفى اعتقادى أنه هنا تقوم المشكلة الرئيسية فيما يتعلق بفكر دوركايم ، أو ربما بفكرنا نحن بصدد فهمنا لدوركايم .

بتعبير آخر أريد أن أقول أنه ليومنا هذا مازالت أفكار دوركايم تثير بيننا كل ضروب الجدل والنقاش عندما تتفرع بنا محاولتنا لتفسيره الى أكثر من ناحية واتجاه . واذا كان البعض يرى أن دوركايم كان واحدا ممن ساقوا بعض المفهومات الغريبة وغير الواقعية مثل مفهوم الضمير الجمعى والعقل الجمعى والتضامن ... الخ . لتبرير شرعية الجماعات المسيطرة ونظم الحكم القائمة ، وأضافوا (الى جانب ذلك) قائمة طويلة من المفاهيم التى قال بها البعض الآخر من العلماء مثل مفهوم الصفوة أو مفهوم عدم التدخل أو الأنماط المثالية عند كل من باريتو وسبنسر وماكس فيبر على الترتيب ، واعتبروا ذلك نوعا من تزييف الوعى ، فان الخطر الكبير لا يكمن فى حقيقة ما اذا كانت هذه المفهومات هى كذلك بالفعل ، بقدر ما هو فى اطلاق الأحكام على علاتها والتعميمات التى لا تستند الى رؤى علمية فاحصة ، وهذا وحده أدعى ،

فى اعتقـــادى ، الى قراءة دوركايم ـــ وغيره ـــ قراءة جديدة • فمثـــل هذه التناقضات ، أو الاختلافات فى التفاسير لمواقف دوركايم يمكن أن ينظر اليها من خلال الثنائية duality التى اعتبرها آرون Aron لا تمثل تناقضا بقدر ما هى شىء محورى فى تفكيره • ومن هنا تبدو لنا ضرورة النظـــر الى فكره القانونى دون أن نفصله أو حتى نبعده عن الاطار الأشـــمل لفكره الاجتماعى بأكمله •

وفى ضـــوء ذلك تبدو لنا بضـــعة أمور لها أهميتها • فمن ناحية نجد أن التفكير الدوركايمى يعكس ـــ بمعنى من المعـــانى ـــ غير قليـــل من النزعـــة المحافظة • فهو يســـعى الى صـــيانة الاتفاق أو القبول العام ، ومن ثم يتخذ سبيلا لذلك السلطة بكل أوامرها ونواهيها •

ولكن الحال قد يختلف ـــ من ناحية أخرى ـــ اذا أكملنا الصورة بالاطار الذى وضـــعه دوركايم حيث ذهب الى أن المعايير الاجتماعية التى ينبغى أن تتأكد بها السلطة ، هى من ذلك النوع الذى لا يخول للفرد فحســـب تحقيق ذاته بحرية ، ولكن يلزمه فى الوقت نفســـه بألا يســـتخدم أحكامه وتقديراته لتأكيد استقلاليته ، وهى نظرة مغايرة لما سبق •

وعموما فان الشىء المؤكد هو أن القضية لا يمكن أن تكون بمثـــل هذه السهولة ، فهناك الطابع الفلسفى لشـــخصية دوركايم كما قلنا ، كما لابد أن نتذكر ، أيضا ، أن تفكيره كثيرا ما كان يفتقر الى الشخصية التاريخية ، وأن صياغاته كانت صياغات اســـتاتيكية أكثر منها صـــياغات دينامية • أى أنه كان اميل الى التعبير بمصطلحات البناء أكثر منه بمصطلحات التغير أو تلك التى تعبر عن العملية الاجتماعية بتحولها وصيرورتها •

لقد كانت المشكلة الرئيسية بالنسبة الى دوركايم تتمثل فى محاولة اقامة صـــيغة متناسقة ومتناغمة ما بين النزعة العقلانية الفردية من ناحية وتأكيـــد التصورات والمعايير الجمعية من ناحية ثانية ، وما كان لأى منهما أن يتحقق ويبقى بعيدا عن القبول الاجتماعى •

وبصرف النظر عما قد يذهب اليه البعض فى خطأ هذه التصورية الجمعية التى انتهى اليها اميل دوركايم ، فقد كانت لازمة ـــ بالنسبة اليه ـــ لتماسك المجتمع واستمراره وبقائه •

الفصـــل الثـــامن

• الأعمال الرئيســـية • (دوركايم) DURKHEIM

— The Division of Labor in Society (1893) Trans. and introduction by George Simpson, 7th Printing, The Free Press. 1969.

— Suicide : A Study in Sociology (1897) trans. J. A. Spaulding and George Simpson. Free Press of Glencoe, 1951.

— Professional Ethics and Civic Morals, trans. C. Brookfield. with Preface by H. Nail Kubali, introduction by G. Davy. Routledge. 1957.

— The Rules of Sociological Method (1895), trans. S. A. Soloway and J. H. Muller, Chicago. Free Pres, 1958.

— Socialism and Saint Simon, trans. C. Sattler, ed. and introduction by Alvin Gouldner. Antioch. Yellow Springs. Ohio. 1958.

• قراءات مقترحة •

— Alpert, Harry; Emile Durkheim and His Sociology. Columbia University Press. N. Y. 1939.

— Gehlke, C.; Emile Durkheim's Contribution to Sociological Theory, Studies in History, Sociology and Public Law. ed. the Faculty of Political sciences of Columbia Univ. Vol. 63 no. I. 1975.

— Lukes, Steven.; Emile Durkheim. 1973.

— Nandan, Yash.; The Durkheimian School. 1977.

— Pope. Whitney, Durkheim's Suicide. 1976.

— Thompson, Kenneth.; Emile Durkheim.

٢ ــ ماكس فيبر MAX WEBER (١٨٦٤ ــ ١٩٢٠)
وظائف القانون وغاياته (فيبر ودعاوى الماركسية)

نزوع نجده لدى البعض من الباحثين الى تقرير التقابلات Contrast (لا المقارنات) بين الكتاب والعلماء والمفكرين ، كمدخل يعتقد فى أنه يساعد فى تحديد مكاناتهم العلمية واتجاهاتهم الفكرية أو حتى مواقفهم وانتماءاتهم الأيديولوجية •

وعلى الرغم من أن هؤلاء يعولون كثيرا على مثل هذا التوجه ، فان المؤكد أنه لن تكون هناك أية فائدة الا اذا وضعت القضية أو المسألة (محك) التقابل ، بل والنسق العلمى بأكمله الذى ينتمى اليه هذا العالم أو ذاك ، فى داخل الأطار الأشمل والأعم للمقارنة التامة ووفق الشروط التى تمليها الرغبة الصادقة فى اجراء مقارنة علمية صحيحة •

لا يكفى اذن اختزال مسيرة فكر بأكملها الى جزئيات لا رابطة بينها ، أو اقتطاع جانب أو منظر أوسع وأكثر تعقيدا ، ثم الاستناد الى هذا فى اطلاق أحكام أو تعميمات لن تجيىء فى الأغلب الا أحادية البعد One-dimension ومحدودة النظرة ان لم تكن مضللة بما تنطوى عليه من غاية وهوى •

وليس مثل ماكس فيبر ــ ونفر غيره قليل ــ تعرض لكل هذا حتى بدا الرجل أشبه بمجموعة من المتناقضات حتى فى نظر أولئك الذين حاولوا أن ينصفوه واعترفوا له بقدراته التحليلية ، والمنهجية واسهاماته النظرية وبتعدد جوانبه وابداعه واصالته لدرجة أن اعتبروه واحدا من أساطين علماء الاجتماع فى القرن العشرين • ولكنهم مع ذلك وصموه (من الوصمة) بمساندة المشروع الرأسمالى وبوقوفه (فكرا وموقفا وسلوكا) الى جانب المصالح الرأسمالية متغافلا عن (الطبقات) الاجتماعية العريضة من عمال وفلاحين وموظفين • لا لشىء الا أنه خالف (نبى) البروليتاريا الكادحة وحاول أن يناهض الفكر الماركسى فى أساسه وجوهره •

ولا يتبادر الى الذهن أننا بذلك نتفق مع فيبر فى كل ما ذهب اليه ونادى به ، أو حتى أننا نطلب (التسليم) له بمكانة لا ينازعه فيها أحد فى ميدان العلم الاجتماعى الحديث الذى تعددت بالرجل فيه السبل والمسالك بقدر ما أثار من قضايا ومسائل ، وحدد من منهج وقواعد ، ونحته من مصطلحات

ومفاهيم • وانما الذى يعنينا بوضوح أنه لا يكفى بحال أن يكون للرجل رأيا مخالفا ، لكى يصبح بسبب هذا هدفا لشتى الانتقادات وأقذع التهم نصبها عليه ، وكأنما الأصـــل فى الأمور أن تتوافق الرؤى وتتطابق المواقف الفكرية والأحكـــام والا كان معنـــاه أن الطرف الآخر هو (بالضرورة) من جانبـــه الصواب • واستحق بذلك محاكمة القادرين ، ولا أقول العادلين •

— ٢ —

أردت بكل ما سبق أن أتحوط ، بقدر الامكان ، من الانزلاق وراء بريق تلك الصياغات العبقرية التى نسجت خيوطها أفكار مجموعة من كبار العلماء والمفكرين ، وان كنت فى الوقت نفسه ، أعتقد أنها تمثل فى جماعها ، وبخاصة اذا تمكنا من الربط بينها ربطا سليما ، أفضل المداخل لفهم وجهة نظر ماكس فيبر فى المجتمع وعلم الاجتماع ، وتصوره الذاتى لتلك الجوانب الأكثر تحديدا والمتعلقة بنظـــريته فى التنظيم والدراســـة الاجتمـــاعية للقانون على وجـــه الخصوص •

وفى الجزء الثانى من كتابه الشـــهير « الاتجاهات الرئيســـية فى الفكر الاجتمـــاعى » Main Currents in Sociological Thought نقف على بضعة سطور لها دلالتها البالغة حيث يقول رايمون آرون ويعتبر ماكس فيبر أعظم الســـسيولوجيين ، أو ربما كان على أن أقول أنه هو عـــالم الاجتماع الحقيقى وعلى وجه اليقين • وهى فكرة لن أحاول هنا التدليل على صحتها لأنها فكرة أصـــبحت تؤكدها اليوم غالبية علماء الاجتماع فى مختلف أنحاء العالم ، ولكنى مع ذلك ســـوف أســـوق بعض الأســـباب التى تقف وراء فكرة هذه الغالبية عن الرجل •

ان فيبر هو آخر العلماء الذين يمتلكون معرفة واسعة بتاريخ العالم • وصحيح أن توينبى Toynbee يمتلك بدوره دراية فائقة ولا حد لها بالمسائل التاريخية التى قد تبدو من وجهة نظر نفر غير قليـــل من المتخصـــصين قابلة للطعن والتجريح فى كثير من المواضع • وهو فى هذا لا يختلف عن فيبر نفسه ، ومع ذلك فان لوذعيته (أى فيبر) تكمن فى أن توينبى يفتقر كثيرا الى الدقـــة والضبط اللذين يميزان عمل فيبر •

لقد جمع فيبر بين قدر هائل من المعارف التاريخية ، ونزعة واضـــحة

للاستطلاع والتعرف والكشف وهى أمور لازمة لادراك كل ما هو جوهرى • وليس من شك فى أن جميعنا نتفق فى أن اصالة وعمق أى تفسير للماضى انما يعتمد كثيرا على عمق الأسئلة المطروحة وصدقها ، ولقد سأل فيبر ما يمكن أن يوصف بأنه أكثر الاسئلة أهمية • ما هو المعنى الذى يخلعه الانسان على وجوده ؟ وما هى العلاقة بين هذا المعنى الذى يعطيه الناس لوجودهم والطريقة التى ينظمون بها مجتمعاتهم ؟ وما هى أيضا العلاقة بين اتجاهات الناس حيال تلك النشاطات ومظاهر الفعل والسلوك الدنيوية وتصوراتهم عن الحياة الدينية وعالم المقدس والروح »[1] •

ومع ذلك فان هذه الصياغة التى قدمها آرون تبدو لنا ذات طعم مغاير لما نلتقى به عند بعض المفكرين خاصة ممن تعرضوا لعلاقة فكر ماكس فيبر بآراء كارل ماركس وأفكاره ، والمدى الذى تأثر به الأول بنظريات وآراء الأخير •

ان المعروف بوجه عام ان واحدا من أهم الأهداف التى هدف اليها فيبر قد تمثل فى نضاله المستمر لتحرير نفسه من التأثير المباشر لأسلافه من الاقتصاديين من ذوى التوجه التاريخى ، وهو الأمر الذى أوقعه فى العديد من الصراعات المتشعبة مع التقاليد الألمانية العريقة فى التاريخ الاقتصادى ، سواء ما تعلق منها بالجوانب الماركسية أو الجوانب الرومانتيكية والروحية التى التى ترجع الى حد ما الى فكر رانكه Ranke • فقد كرس فيبر جانباً كبيرا من جهده لمناقشة واختبار القضايا التى ساقها ماركس ، وهى مناقشات كان من الطبيعى أن تمتد الى مختلف الظواهر بما فيها الدين والقانون طالما أن كل هذه الظواهر قد أرجعها ماركس الى تطور القوى والعلاقات الاقتصادية • وهو موقف لا نجده يختلف كثيرا بالنسبة الى الظاهرة القانونية حيث كان طبيعيا — فى ضوء موقفه الفكرى — أن يرفض التصور الماركسى لها على أنها انعكاس لمصالح الطبقة الرأسمالية والطبقات المسيطرة ماديا فى المجتمع •

ولكن الاقدام على تحليل علاقة الرجلين لا يمكن أن يتم بمثل هذا الطرح

---

(1) Aron, R., Op. Cit. P. 250.
أنظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (١٨) •

المبالغ فى التبسيط لأننا نكون بذلك قد ابتعدنا كثيرا عن المناخ العام الذى تولدت فيه العلاقة بين فكريهما والجو العقلى والفلسفى والعلمى الذى ساد لا فى داخل المانيـا فحسـب ، ولكن القارة بأكملها وبخاصـة فى أوئل القرن العشرين الحالى ، وتلك السنوات الأخيرة الحاسمة من القرن الماضى نفسه •

وهنا فقد يكون من الصـعب حقـا الادعاء بأن فيبر كان بعيدا ـ حتى وبالرغم من ظروفه الصـحية البائسـة ـ عن تلك التيـارات والاتجاهات السـيكولوجية النامية فى مختلف بلدان القارة ، أو أنه ـ وهذا من الناحيـة الأخرى ـ لم يسهم فى تطويرها وتأكيد العوامل العقلية والنفسية فى النشاط الانسانى[1] •

كذلك فقد يكون من الصـعب أيضـا ألا نعترف بتأثير كل من ماركس ونيتشة Nietzsche بصفة خاصـة على فيبر على الرغم من أن هذا كفيل بأن يغضب فيبر وأتباعه الى أبعد الحدود •

وقد نذهب الى ما هو أبعد من ذلك فنشير أيضا الى هؤلاء البعض الذين نظروا الى فيبر على أنه لا يعدو أن يكون أحد الميكافيليين الجدد[2] وأن هذا له بالتأكيد انعكاساته فى مختلف الآراء والمواقف الفكرية التى اتخذها •

وقد لا يكون هنـاك أى تجن على فيبر من وراء كل هذا ، فكثير من هذه الدعاوى لها جوانبها الصحيحة ولا شك ، ولكن الشىء الذى يستدعى التوقف أمامه بصدد هذه المسألة هو ما قصد اليه زيتلين من وراء قولته المشهورة أن فيبر قد أمضى حياته كلها فى حوار دائم مع شبح كارل ماركس[3] ، وانما لا من حيث صدق هذه الكلمات أو كذبها ، ولكن من حيث أنها تسمح كثيرا بأن يساء فهمها وتأويلها ، بما يظهر العلاقة بغير واقعها التاريخى والفكرى الصحيح •

ولكى تتضح الأمور يلزم أن نشـير الى أن فيبر قد نظر الى النظريات الاجتمـاعية كافة أو الايديولوجيات على أنه من الممكن تصـنيفها باعتبارها

---

(١) يرى البعض ان نقطة الضعف الجوهرية فى ماكس فيبر تتمثل فى مواقفه السيكولوجية بصفة خاصة .

Parsons, T., Introduction to the Theory of Social and Economic Organization. p. 27.

(٢) Aron, R. Op. Cit. P. 253.

(٣) Zeitlin, I.; Ideology and the Development of Sociological Theory. Prentice Hall of India. N. Delhi. 1969. Preface.

نماذج مثالية Ideal Types ، ولم يستثن من ذلك النظرية الماركسية ، التى كان لها نوعية خاصة من وجهة نظره •

والحقيقة أن فيبر — مثل كروس Croce — لم يخلع على التصور المادى للتاريخ سوى شرعية نسبية ، وفى تلك الحالة فقط عند النظر اليه لا على أنه تفسير عام للتاريخ ، ولكن أحد المبادىء أو السبل التى تمكن من فهم بعض جوانبه فحسب •

ومع أن كلا من فيبر وكروس قد اعتقد أن التحيز الملحوظ للتحليل الماركسى للمجتمع كان سلاحا ماضيا من حيث أنه كشف عن جوانب لم تنتبه اليها النظريات القديمة ، الا أن فيبر لم يقف عند هذا الحد مثلما فعل كروس ، ولكنه سعى الى أن يضمن فكره الخاص كل ما وجده صادقا فى الماركسية • وعلى ذلك فقد سعى الى ربط التصور الاحادى للمادية التاريخية بالشخصية المتعددة الجوانب للنظرية الاجتماعية والى أن يعطى الماركسية بعدا جديدا من خلال استخلاصاته الذاتية •

ومن المهم أن نشير هنا الى شىء أساسى له أهميته • فنحن لو نظرنا الى هذا الجيل الذى ينتمى اليه فيبر فسوف نجد أن أقسى الانتقادات وأعنفها التى وجهت الى كارل ماركس كانت ولا شك على يديه هو بالذات من دون الكل • وهى انتقادات كانت تكشف على أى الأحوال عن فهم عميق للطريقة التى تعمل بها عقلية صاحب المادية الجدلية ومؤسسها •

ولسنا هنا بالتأكيد بصدد المقارنة بين الاثنين ، ولكن الواضح أن كليهما كانت لديه الشخصية الراديكالية فى تحليل المجتمع ، وان كنا لا نقصد بالراديكالية هنا المعنى الحرفى السياسى أى ما يعرف باليسار ، ولكن المعنى الفيلولوجى الأصيل الذى يهتم بتتبع جذور المشكلات والمسائل الاجتماعية •

كذلك فقد كان الرجلان يتصفان بغير قليل من مظاهر القلق وعدم القدرة على احتمال مظاهر الزيف أو الرتابة التى تخفى الحقيقة وتطمس معالمها • كما أن كلا منهما قد حاول — بطريقته — أن يقدم فلسفة اجتماعية محورها الانسان المعاصر • فما أطلق عليه ماركس مصطلح اغتراب Alienation العمال عن وسائل الانتاج ، لا يختلف عما توسع فيه فيبر عندما أطلق مقولة العقلانية فى الحياة الحديثة •

ولعله فى ضوء هذا كله نستطيع أن نفهم مدى التجاوز الذى ينطوى عليه القول بأن فيبر قد سعى دائما الى أن يدحض الماركسية • فالواقع أن فيبر أنكر أنه قصد الى أن ينقض refute الماركسية أو التفسير المادى للتاريخ ، ولقد عبر عن ذلك بوضوح قائلا أن قصده لم يكن أبدا السعى الى احلال تفسير مادى احـادى البعـد One-Sided Materialistic للمجتمع وللثقافة ، بتفسير على أو سببى مكافىء وأحادى البعد أيضا[1] ولكن كل ما كان يحاوله هو أن يوضح ما الذى يمكن أن يحدث عندما يعالج الانسـان جانبا واحدا فحسب من سلسلة السببية •

لقد ذهب كارل ماركس بالنتيجة فى اتجاه واحد معين ، أعنى من العوامل الاقتصادية الى الروحية Spiritual ، ولكن فيبر أراد أن يسير بها فى النظام العكسى كنوع من التكملة Complement لما فعله ماركس • ولقد كان كل من المنهجين مما يمكن اتباعه فكليهما ــ وغيرهما أيضا ــ صالح للاستعانة به • ولكن أيا منهما لم يكن بمقدوره أن يستوعب القضية برمتها ، بمعنى أنه قد يفيد كبداية للبحث ، ولكن لا كنهاية أو نتيجة له[2] • وان كان من المهم مع ذلك القول بأن هذه النتيجة التى سعى اليها فيبر فى ضوء منهجيته الخاصة مما يصعب الوصول اليها ، الا فى ضوء نوع أو آخر من الربط الوثيق بين البدائل السببية المتتابعة من ذلك النوع الذى قدمه وتوصل اليه كارل ماركس •

ــ ٣ ــ

اذا كان هذا هو موقف فيبر من الماركسية عموما ، فقد كانت له مواقفه الخاصة أيضا من بعض المدارس والاتجاهات السائدة ، حتى قيل بصدق أنه يحارب فى أكثر من جبهة واحدة •

وعلى الرغم من أنه لم يكن يوصف بأنه من الوضعيين فاننا نجده ــ وهذا من ناحية ــ يقف موقفا مضادا من دوجماطية الاتجاه الوضـعى ، وكذلك من الاتجاه أو النزعة الطبيعية Naturalism • كما وقف أيضا موقفا مناهضا ــ وهذا من الناحيـة الأخرى ــ من كافة الأفكـار التقليدية والاعتقادية التى

---

(1) Works.; The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism. Trans. By Talcott Parsons (N. Y. and London, 1930). P. 92.
انظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (١٩) .

(2) Ibid : PP. 27, 183.

سيطرت على الفكر المثالى وبصفة خاصة نزعة هذا الفكر الى انكار امكانية قيام البحث العلمى فى نطاق أو ميدان الطبيعة .

ومع أن البعض قد اعتبر تحليله للمثالية شاهدا كافيا على جهده الذاتى للتخلص من التأثيرات الفكرية السابقة ، وأنه كان الوسيلة التى مكنته — دون غيره من المعاصرين — من عبور الهوة العميقة بين الوضعية والمثالية ، الأمر الذى مكنه بالتالى من وضع صياغته المنهجية التى مزج فيها بين قضايا أو رواسب الفكر الفرويدى وأفكار باريتو ودوركايم بكل ما اعتقد أنه صالح ومثمر فى فكر ديلثى Dilthey وكروس ، وهو ما اعتبر فى ذاته انجازا عملاقا يحسب لفيبر ، فان ما يهمنا فى نطاق هذه الدراسة الحالية ، هو أن هذا الموقف المضاد الذى اتخذه من المثالية قد امتد كذلك الى الفلسفة الكانطية الجديدة Neo-Kantian وبصفة خاصة موقفها الذى اتخذته من القانون حيث وضحت هنا معارضة فيبر الشديدة لمختلف النزعات الصورية (التى ظهرت أيضا عند جورج زيميل الذى يعتبر أحد رواد الاتجاه الصورى فى الدراسة الاجتماعية للقانون ودراسات الضبط الاجتماعى بعامة) التى حملت الكانطية الجديدة لواءها منادية بتجريد القانون من محتوياته التاريخية المؤثرة .

وعمومها فلابد وأن ننوه بأن هذا كله لا يعنى أية محاولة توفيقية نقوم بها أو نسعى اليها بين ماركس وفيبر . كما أنه لا يعنى فى الوقت نفسه أى قصد لابراز الفكر الفيبرى على أى فكر آخر ، وانما أردنا فقط أن نبرز — بقدر الامكان — الملامح الأساسية والخطوط العريضة فى اتجاهات الرجل وفكره حتى يكون فهمنا له أصدق وأعمق وحتى دون أن يعنى ذلك أيضا أى نوع من أنواع الحكم الذى نعتقد أنه رهين بالنتائج التى تسفر عنها لا نظريته فحسب المتعلقة بهذا الجانب المعرفى أو ذاك ، ولكن فكره الاجتماعى بأكمله بكل اهتماماته المنوعة والمتشعبة .

— ٤ —

من الغريب أننا لم نفكر فى فيبر حتى الآن الا على أنه عالم اجتماع ، مع أن هذه الصفة هى فى الحقيقة آخر الصفات التى لحقته فى تتابع اهتماماته والتخصصات العلمية التى درسها .

ومع أننا لن نقيم أية مقارنة واسعة بينه وبين غيره من المفكرين الذين عرضنا لهم بصدد هذه الناحية (على الرغم من أن هذا قد يكون مثيرا فى ذاته) ، الا أن من المهم كثيرا أن نعرف أن ماكس فيبر ما كاد ينهى دراسته الثانوية فى عام ١٨٨٢ حتى التحق بجامعة هيدلبرج Heidelberg ليبدأ مرحلة جديدة انشغل فيها بدراسة القانون وهو ميدان تخصصه الرئيسى ، وان كان قد اضطر الى أن يقطع هذه الدراسة بعد ذلك بعامين ليقوم بواجب الخدمة العسكرية[1] فى ستراسبورج Strassburg (Stasbourg) حيث توثقت فى هذه الفترة الصلات بينه وبين المؤرخ هيرمان بومجارتين Baumgarten الذى كان تأثيره واضحا وعميقا على تطور فيبر الفكرى •

وعموما فانه بعد انتهائه من أداء الخدمة العسكرية لم يعد الى هيدلبرج ولكنه التحق بجامعة برلين حيث تقيم الأسرة ، وطوال هذه الفترة حتى زواجه من ماريان شونتجر Marianne Schnitger فى عام ١٨٩٣ لم يغادر فيبر منزل الأسرة سوى مرات قليلة لأداء بعض الاختبارات الفصلية فى جامعة جوتنجن Göttingen فى عام ١٨٨٥ ، وبعدها أدى امتحانا فى القانون فى عام ١٨٨٦ ثم عمل بمحكمة برلين الجنائية[2] •

ولقد استمر فيبر يخطو جادا فى حياته العملية والعلمية الى أن حصل على درجة الدكتوراة فى عام ١٨٨٩ ، ثم قام بتدريس القانون فى جامعة برلين عام ١٨٩٢ ثم عين أستاذا للاقتصاد فى جامعة فريبورج Freiburg عام ١٨٩٤ • ولم يكن متأخرا جدا فى أخريات حياته عندما عمل أستاذا زائرا بجامعة فيينا حيث بدأ يحاضر أيضا فى علم الاجتماع بجامعة ميونيخ Munich •

هذه المسيرة الطويلة فى حياة فيبر يمكن أن نقف فيها على بضعة أمور أو معالم هامة هى :

أولا : ان فيبر قد بدأ حياته بدراسة القانون وهى دراسة لم تكن بعيدة أبدا عن التاريخ ومن هنا فقد كان وبحكم التخصص رجل فقه وتشريع وتاريخ معا[3] •

---

(١) Britannica. Op. Cit. Vol. 12. P. 545.

(٢) Weber, M., Basic Concepts in Sociology. Trans. by H. Secher. London. 1964. P. 58.

(٣) Aron, R. Op. Cit. P. 17.

ثانياً : أنه فى أثناء هذه المسيرة وضح شغفه الأصيل بدراسة الاقتصاد والسياسة والفلسفة والتاريخ والدين • وهى اهتمامات من السهل تتبع من دراسته القانونية الى الاقتصاد الى التاريخ الى مناهج العلوم ليصل فى نهاية المطاف الى تلك الاهتمامات بعلم الأديان وعلم الاجتماع الدينى وعلم الاجتماع العام نفسه • وان كان من الضرورى القول بأن (كل) حياته العقلية انما كانت تتضح تماما بالتفكير التاريخى وذلك على اعتبار أن دراسة القانون ومثلها دراسة الاقتصاد تدرس فى المانيا كأنساق علمية تاريخية •

ثالثاً : انه فى فترة التكوين العلمى هذه وبخاصة أيام الجامعة التقى فيبر بكل العقول التى وقرها وأجلها طوال حياته ، حيث تعرف على فيلهلم روشتر Wilhelm Roscher وكارل كنيز Knies [1] وتعلم منهما كيف أن الاقتصاد يمارس تأثيراته البالغة فى كل مجالات العلوم الاجتماعية •

رابعاً : ان فيبر بحكم ظروف النشأة وظروف العصر لم يكن بعيدا أبدا عن قلب الأحداث الفكرية والسياسية لبلده المانيا ، اذ عاصر فترة ظهور القومية الألمانية ، وعاش كل آثار تراجع الديمقراطية وسيطرة البيروقراطية على حريات الأفراد ومبادراتهم • علاوة على تلك الظروف التى ثبتت فيها الدعوة الساخنة لتوحيد ألمانيا على أيدى داهية السياسية الألمانية بسمارك Bismark • [2]

وقد كان من الطبيعى أن يرى البعض فى كل هذا ما يغذى ميوله الذاتية للعمل السياسى والانشغال بالحياة العامة ، (وقد تقلد بالفعل بعض المناصب

---

(١) فيلهلم روشتر وكارل كنيز من أعلام التاريخ الاقتصادى وكان الاول من تلامذة رانكة Ranke فى برلين بينما كان كنيز أستاذا لكرسى الاقتصاد فى جامعة هيدلبرج وقد رقى فيبر أستاذا للاقتصاد خلفا له •

(٢) يقف أوتو فون بسمارك على رأس القائمة التى شارك أصحابها فى تسجيل أحداث ووقائع القومية التى أريد بها اعادة بناء أوربا على أساس فكرة القومية • فبسمارك الذى قدر له ان يكون من أعظم الشخصيات فى تاريخ بروسيا كان يعتقد أن الدولة لا يمكن ان تحكم حكما فعالا الا اذا اشتملت على أمة متجانسة وعلى اساس هذه الفكرة أقام سياسته التى رمت الى صبغ العنصر الأضعف بصيغة العنصر الاقوى وهو ما سعى الى تحقيقه بقوة الحديد والنار على العكس من بعض أقطاب القومية الذين جنحوا على العكس منه الى انتهاج بعض الطرائق والسياسات السلمية من أمثال مازينى Mazzini •

الهامة)ولكن المهم هناهو أن هذه الوضعية جعلتالبعض الآخريتمادىفى التفسير والتحليل والتأويل لدرجة أنهم أرجعوا اهتمـامه بعلم الاجتماع وبدراسـة المجتمع الى هذا الشغف بالسياسة والمسائل العامة •

وصـحيح أن فيبر كان يتطلع دائما الى أن يصـبح رجل دولة أو أحد السياسيين المرموقين • وصحيح أيضا أن فشله فى تحقيق هذا الحلم كان من الأسباب التى تثير ألمه وحسرته باستمرار ، ومع ذلك فان وجه الخطورة فى كل هذا يتمثل فى أن البعض قد (ألحقه) لهذه الأسباب ، ضمن تلك الشريحة من علماء الاجتماع الذين وصفهم بأنهم سـياسيين محبطين Frustrated وهى رؤية وان كانت تبدو سليمة من الظاهر الا أنه يلزم الوقوف أمامها بكثير من الوعى والادراك نظرا لما قد يكـون لها من انعكاسـات عند محاولة فهم دوافع الرجل وتصرفاته •

وعلى العموم فان السـؤال الذى لابد وأن نسـأله هنا هو : ما الذى تعنيه اذن كل هذه الاعتبارات السابقة ؟ ولكى نكون أكثر وضوحا فلابد وأن تكون الاجابة على هذا التسـاؤل بعيدة عن اجتهـادات الغرض أو الاعجاب أو التأويل ، وانما متسقة مع طبيعة تلك الاعتبارات ذاتها ، ومرتبطة بما دارت حوله منهجيته ومؤلفاته واتجاهاته الفكرية التى مثلت فى آخر الأمر نسـيج الشخصية الذاتية لماكس فيبر •

وفى اعتقادى أنه يمكن النظـر الى الأمـر من زاويتين • الأولى ويمكن القول بصددها أن هذه الاعتبارات جميعها انما تقوم فى مضـمونها وتتابعها وارتباطتها شاهدا دامغا على متناقضات ماكس فيبر الفكرية •

أما الزاوية الثانية فتشير الى جهوده الجبارة التى بذلها كى يخلق مركبا من شكل أو آخر يجمع ما بين شتات اهتماماته المختلفة • وذلك لسبب بسيط للغاية وان بدا لنا منطقيا الى أبعد الحدود هو أننا لو نظرنا الى هذه الجوانب كلها نظرة أكثر عمقا وأكثر تؤدة فسوف نجد أن الاهتمام الحقيقى الذى دارت جميعها من حوله قد تمثل فى مشكلة العقلانية والتنظيم الاجتماعى العقلانى فى المجتمع الغربى •

---

(١) Introduction by Talcot Parsons to Weber's The Theory of Social and Economic Organization (Trans. of Part I. of : Wirtschaft und Gesellschaft. Published Originally as Volume 3 of The Collaborative Grundriss für Sozial ökonomik (Tübingen 1921). P. 12.

من الواضح أنه ليس من أهداف هذه الدراسة أن تناقش باستفاضة كل جوانب فكر ماكس فيبر الاجتماعى ، أو توجيه أصابع الاتهام ، أو حتى ايماءات التقريظ والاتفاق معه حول هذا الجانب أو ذاك ، وذلك تأسيسا على أن اهتمامنا الأولى انما يتمركز — كما سبق أن قلنا — حول تفكيره القانونى بصفة خاصة ، وبالتالى القضايا التى أثارها هذا التفكير أو ارتبطت به على نحو أو آخر •

وبناء على هذا فتكون الزاوية الثانية من هاتين الزاويتين اللتين أشرنا اليهما توا ، هى الأجدر بأن تلفت النظر وتثير الاهتمام • ويترتب عليه أن تكون البداية أو بالأصح نقطة الانطلاقة هى تلك الحقيقة الأساسية التى وضحت فى العديد من مؤلفاته ، ونقصد بها ربطه الضرورى بين المجتمع الصناعى العقلانى ، والمظاهر البيروقراطية المصاحبة لنمو هذا المجتمع وتطوره من ناحية ، وبين القانون والتطور القانونى من ناحية ثانية[1] •

ولكن هذا الكلام له دلالته الخاصة التى يلزم الانتباه اليها فى الحقيقة ، لأن معناه أن نقطة البداية فى الدراسة القانونية عند فيبر تتمثل اذن فى الحضارة الغربية (على العكس من دوركايم الذى اهتم بالمجتمعات البدائية والبسيطة عموما) • ولكنه نزولا على تكوينه العقلى نجده لا يستطيع أن يعزل هذه البداية لا عن تاريخ التطور الحضارى بأكمله ، ولا التطور القانون كذلك • وهنا يظهر لنا أن فيبر كان منطقيا للغاية مع دراساته المنوعة وهو يعرض لدراسة الظاهرة القانونية حيث بدأ بدراسة تاريخ القانون ، أو بالأصح ، تاريخ الفكر القانونى ، وربط ذلك بدراسته للنظم القانونية والتشريعية ذاتها من حيث النشأة والتطور ، وذلك فى ضوء المستويات الاجتماعية والاقتصادية ، على أساس أن القانون لا يمكن فهمه فهما مجردا أو فى شكله الصورى الخالص ، وانما وهو فى قلب العلاقات المتبادلة بينه وبين النظم الاجتماعية الأخرى •

ومع أن البعض من الباحثين قد سعى الى أن يضيق من نطاق الدراسة

---

(1) Max Robinstein (eh.) Max Weber "On Law in Economy and Society. Harvard University Press. 1954. PP. 349 - 56.

القانونية لفيبر حتى أنه حصرها فى الاهتمام ببحث نفوذ وأثر رجال القانون الرسميين والمشتغلين بالأعمال والمهن القانونية من محامين وقضـــاة وعاملين بالمؤسسات القضائية والســياسية والحكومية المختلفة ، على تطور النســق القانونى ، فان ما يجعلنا نميل على العكس من ذلك الى القول باتساع هذا النطاق وتنوعه هى تلك الاهتمامات المبكرة التى مزج فيها فيبر بين التوجهات السياسية القانونية والاقتصادية أثناء كتابته عن القانون الرومانى وأسباب ســقوط الامبراطورية الرومانية ، ودراســاته القانونية المختلفة لعدد من الحضارات والثقافات التاريخية والقديمة •

واذ أكد فيبر فى كل هذه الدراسات على أن هناك ارتباطات جوهرية بين التطورات القانونية والتأثيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية ، فقد أدى به ذلك الى تأكيد العلاقة العضوية بين تاريخ القانون وتطوره وتاريخ الاقتصاد وتطوره ، وهذه فى الحقيقة هى القضية المحورية التى كانت تقوم ليس فحسب وراء اعتباره مؤسس الاتجاه الغائى فى الدراســة الاجتماعية للقانون أو حتى اعتبــاره المؤســس الحقيقى لعلم الاجتمــاع الاقتصــادى Economic Sociology ، ولكن أيضا وراء معظم النقاش الصاخب الذى اشــتعل بين فيبر والاتجاهات الماركســية فيما يتعلق بدراســة الظواهر الاقتصادية وتطورها والتأثيرات التى تمارسها أو تلك التى تتأثر بها •

ولكن الاقتصــاد لا يعدو أن يكون بعدا واحدا من الأبعاد التى تتكشــف فيها الحقيقة الاجتماعية • واذا سلمنا بذلك فيكون من الأصح اذن القول بأن الشغل الشاغل لماكس فيبر كان يتمثل فى بحث العلاقة بين التطور الاجتماعى من ناحية والتطــور القانونى من الناحية الثانية • ولكن على ضــوء نظريته العامة فى المجتمع[1] • ولقد كان هذا الادراك بالذات هو الحد الفاصل بين تمييزه الأساسى الذى أقامه بين القانون أو الفقه القانونى Jurisprudence أو الدراســة النظرية البحتة لنظــرية القانون والدولة ، وبين علم الاجتماع القانونى[2] •

---

(١) سمير نعيم أحمد ، علم الاجتماع القانونى ، مكتبة سعيد رافت ، الطبعــة الأولى ، القاهرة .

(٢) فى تفصيل العلاقة وكذلك الفوارق الرئيسية بين الفقــه القانونى وعلم الاجتماع القانونى ، انظر : محمود أبو زيد . علم الاجتماع القــانونى (الأسس والاتجاهات) . مرجع سابق .

وما يهمنا فى واقع الأمر من كل هذا ليس تلك المساجلات اللفظية الدائرة بين القانونيين حول ما قد يقصدونه بمصطلح القانون عموما ، ولكن تلك الجوانب الأكثر حسما والتى أثارها فيبر بصدد وجود القانون فى المجتمع ، والتأثيرات المتبادلة بين الاثنين أثناء فعل القانون وممارسته لوظائفه ، وباعتبار أن هذه الوظائف هى فى الوقت نفسه جانب أو منظور أساسى فى الحقيقة الاجتماعية ذاتها •

- ٦ -

ولقد صدر لماكس فيبر فى عام ١٩٢٢ أى بعد وفاته بعامين مؤلفه الضخم باللغة الألمانية الموسوم « الاقتصاد والمجتمع Wirtschaft und Geselschaft وهو المؤلف الذى لم تتم ترجمته الى اللغة الانجليزية الا فى الخمسينات من القرن ثم أعيدت طبعته بعد ذلك طبعة جديدة وكاملة فى عام ١٩٦٨ باسم Economy and Society : An Outline of Interpretative Sociology

ولا ترجع أهمية هذا المؤلف الذى لا تفوق شهرته الا شهرة « الأخلاق البروتستانتية » الى مجرد أنه يعتبر بجزءيه الأول والثانى أشبه بموسوعة عن علم الاجتماع العام من المنظور الفيبرى ، حيث ضمنه فيبر قضاياه الرئيسية ومفهوماته وتصوراته المحورية فى كل فروع العلم الاجتماعى وبخاصة علم الاجتماع الاقتصادى وعلم الاجتماع القانونى وعلم الاجتماع السياسى وعلم الاجتماع الدينى ، ولكن ما يهمنا هنا ، وبخاصة من وجهة النظر التحليلية أمرين اثنين أولهما أن هذا المؤلف قد اتخذ من التاريخ العام العالمى Universal History موضوعا له • وبذلك جاء مشتملا على العديد من الدراسات المنوعة لمختلف الحضارات ومختلف العصور والمجتمعات •

وبالرغم من أن هذا قد يوحى بأن موضوع الكتاب كان موضوعا تاريخيا أو أن الكتاب كان كتابا فى التاريخ بمعنى أدق ، فان المعالجة التى استطاع بها فيبر أن يعالج قضاياه قد نأت به بعيدا عن ذلك ، فجاء المؤلف تحليلا دقيقا متعمقا فى علم الاجتماع • علاوة على أن هدفه الرئيسى كان ينصب على توضيح الأشكال المختلفة للاقتصاد والقانون والسيطرة والسيادة والدين عن طريق نظمها فى نسق تصورى فريد Unique Conceptual بالاضافة الى أنه كان موجها فى الوقت نفسه الى الحاضر ، بمعنى أنه كان من

بين أهدافه التى يسعى اليها الكشف عن اصالة الحضـــارة الغربية بمقارنتها بغيرها من الحضارات[1] .

أما الأمر الثانى الذى يدفع الى الاهتمام اهتماما خاصا بهذا المؤلف الذى أشرنا اليه فهو ما ذكره من أن دراسته المعنونة On Law in Economy and Society والتى ترجمت الى الانجليزية فى عام ١٩٥٤ ، مما يؤرخ بها عادة على أنهـــا بداية ظهور مدخـــل أو اتجاه اجتماعى منظم فى الدراســـة القانونية[2] . وان كان من الواجب على أى الأحوال الاشارة الى النظر الى مثل هذا (التقرير) بنوع من التوجس ، باعتبار أنه يصعب القول بأن نشأة أى علم من العلوم انما ترجع الى جهد عالم مفرد بذاته ، فهذه مسألة خلافية ولا يصـــح فيها الا الاعتراف بالجهود المشتركة التى يبذلها علماء كثيرون ، والا كان الأمر كله لا يخلو من تعسف تنكر صدقه وصحته طبيعة الأمور .

وقد لا نكون مغالين اذا قلنا اننا لا نستطيع الافاضـــة هنا فى كل جوانب التصور الفيبرى للقانون ، أو لوظائفه الاجتماعية ، خاصة وأن ماكس فيبر قد ربط هذه النواحى كما قلنا من قبـــل بنظريته العامة فى المجتمع التى لا يمكن فصـــلها ، أو بتعبير أدق ، فهمها بعيدا عن نظريته العامة فى الأنماط المثـــالية وتصـــنيفه للفعل الاجتماعى فى ضوء هذه الأنماط . أى دون الاحـــاطة بكل الجوانب المتداخلة لفكره الاجتماعى بعامة ، على اعتبار أن فيبر قد نظر الى هذا الفعل الاجتماعى على أنه الموضوع الرئيسى لعلم الاجتماع والذى سعى هذا العلم الى فهمه عن طريق توضيحة وتفسيره[3] . فعلم الاجتماع على حد

---

(١) Aron, R., Op. Cit. P. 232.

(٢) Podgoreki, A., Op. Cit. P. 211.

(٣) يشتمل الفعل الاجتماعى عند فيبر على كل مظاهر السلوك الانسانى وهو سلوك المفترض فيه انه سلوك هادف اى أن له غاية وهدف ومن ثم فلابد وان يكون ذات معنى يستطيع الفاعل الاجتماعى أن يلتقطه وان يدركه . وهو معنى من الضرورى أن يكون متطابقا فى الوقت نفسه مع المعنى القـــائم فى عقول الآخرين وذلك كى يتسنى قيام الاتصال والتفاعل الاجتماعيين .

ويذهب بارسونز الذى يعتبر من اكبر شراح فيبر الى ان علم الاجتماع فى ضوء هذا الفهم هو اذن العلم الذى يسعى اساسا الى تفسير كل فعل اجتماعى والى الكشف عن التفسير العلى أى علل الاشـــياء والافعال والعلاقات وهو ما عرف اصطلاحا بالفهم التفسيرى .

انظر : Parsons, T.; Structure of Social Action. Free Press. 1949. P. 641.

تعبيره هو العلم الذى يحاول التوصـــل الى فهم تفســـيرى للفعل الاجتماعى كى يستطيع من ثم الوصول الى التفسير العلمى لاتجاهه وآثاره[1] .

ويبدو أن هذا يستتبعه بالضرورة أن تتم حركتنا ــ لأجل توضيح نظرية فيبر فى اجتماعية القانون ــ من خلال بضعة مستويات محددة هى :

أولا : التعرف على طبيعة وخصائص الفعل الاجتماعى كما حددها فيبر .

ثانياً : الوقوف على شكل الأنماط المثالية لهذا الفعل الاجتماعى وللسنوك عموما .

ثالثاً : خصائص العملية التفاعلية أو الوسط التفاعلى الذى يتم الفعل الاجتماعى فيه .

ــ ٧ ــ

ولقد تحدث ماكس فيبر حديثا طويلا عن طبيعة الفعل الاجتماعى الذى ذهب الى أنه يتخذ صـــورة التفاعل الاجتمـــاعى Sozial Beziehung الذى يحدث عادة عندما يتم التواصل بين الفاعلين بطريقة ســـليمة تنتقل فيها المعانى بطريقة لا تتناقض واتجاهاتهم بعضهم حيال البعض . وفى هذه الحالة فيوصف التفاعل الاجتماعى بأنه تفاعل منتظم أى أنه يتم على أساس الفهم المتبادل وحيث تعتبر العادة مســـئولة الى حد بعيد عن اتســـاقه وعن انتظـــامه وكذا الأعراف Sitten (mores) التى تقوم وراء الممارســـة الطويلة حتى ليتحول الفعل الى نوع من العرف والاتفاق .

ولكن من المهم التمييز هنا فى هذا (الانتظـــام) الذى يتدفق به التفاعل الاجتماعى بين نوعين من النظم (الأوامر) ذات الشرعية (المشروعة) أو الموجهات السلوكية ، اللذين يرى فيبر أنهما يعملان كعوامل مساندة أو مســـاعدة مثل التعارفات والاتفاق والقانون . وهو يرى أن النظام يكون قائما على العامل الأول عندما تأتى العقوبة تعبيرا عن استهجان واستياء جمعى ، على حين يكون النظام أو التوجيه قانونيا عندما تعتمد العقوبة على أسلوب القهر والالزام المفروضين على الانسان من خارج .

---

(1) Works.; The Theory of Social and Economic Organization. Trans by. A. M. Henderson and Talcott Parsons. Glencoe. 1967. p. 88.

انظر ملحق النصوص . . . النص رقم . . . . (٢٠) .

كذلك فقد صنف فيبر الأوامر الشرعية Legitime Ordmung وفقا لدوافع الأفراد الذين يطيعونها مميزا فى ذلك بين أربعة أنماط رئيسية تعيد الى الأذهان تلك الأنماط التى جردها للفعل الاجتماعى ، وان لم تكن مطابقة لها تماما • فهناك أولا الأوامر الوجدانية أو العاطفية وهذه تنظم سلوك الفاعل وفقا لعواطفه وحالاته الشعورية وأحاسيسه • وثانيا ، الأوامر العقلانية التى ترتبط بقيم أو أهداف ما • والأوامر الدينية وأخيرا الأوامر التى تمليها المصلحة •

ويبدو لنا أن هذا العرض السابق يكشف عن بضعة ملاحظات ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار وهى :

أولا : من الضرورى الانتباه الى أن ما عرفه ماكس فيبر بأنه الأوامر أو الموجهات التى تحددها العقيدة أو الدين هى تلك التى يجب النظر اليها فى ارتباطها بنمط الفعل التقليدى ضمن الأنماط المثالية للفعل الاجتماعى (الفعل العقلانى الذى يرتبط بهدف ما ، والعقلانى الذى يرتبط بقيمة ما ، والفعل الوجدانى أو العاطفى والفعل التقليدى) وهو ما يلقى ببعض الضوء على الرابطة بين الدين والتقاليد على الأقل فى بعض المراحل التاريخية •

ثانياً : ان فيبر على الرغم من حديثه عن النظام والأوامر الكامنة وانساق العملية الاجتماعية لم يغفل تصور الصراع اذ يتحول اليه ويتحدث عنه بما يكشف عن مدى ابتعاده عن التصور الكونتى للمجتمع على أنه قناعة وقبول أو اتفاق عام • فوفقا لفيبر يعتبر الصراع مقولة من المقولات الأساسية التى توجه الفعل الاجتماعى •

وعلى الرغم من أننا لن نتحدث فى هذه الناحية الا أنه يكفى القول أنه فى ذاته عبارة عن تفاعل اجتماعى يبدو فى أوضح صوره فى حالات عدم الاتفاق أكثر منه فى حالة الموافقة والاتفاق • كما أن هذا التفاعل الصراعى يكشف عن ذاته فى نزعة كل المشاركين فى الموقف الى أن يملى ارادته على باقى الأطراف •

ثالثاً : ان تصنيف فيبر لأنماط الفعل الاجتماعى المثالية هو ما يشكل فى الحقيقة جوهر فكره الفلسفى • أو على حد تعبير Aron العلاقات بين السياسية والعلم وذلك على اعتبار أنه كان يرى دائما أن النمط المثالى لكل من

العالم والسياسى يتبادلان الأثر والتأثير على أساس أن الاثنين بمقدورهما أن يلعبا معا دورا مميزا فى حركة المجتمعات وتطورها .

وأخيرا ، ان هذه الموجهات السلوكية أو موجهات الفعل الاجتماعى انما تقوم عند ماكس فيبر بالدور نفسه ، أو بالوظيفة التى تقوم بها وسائل الضبط الاجتماعى ، مع اعتبارنا طبعا لذلك الجانب السيكولوجى الذى أضفاه فيبر عليها . والذى نجد انعكاساته أيضا فى الدراسات الأكثر حداثة فى الضبط الاجتماعى ، وبخاصة تلك التى تأخذ بالاتجاهات النفسية والتحليلية فى تفسير الضبط كعملية اجتماعية .

— ٨ —

ان البناء الذى سعى ماكس فيبر الى تشييده لا يمكن أن نتصور اكتماله بعيدا عن بعض المفهومات المحورية التى لعبت دورا خاصا ليس فى تحديده لأشكال النظم الاجتماعية والجماعات المنظمة فحسب ، ولكن أيضا فى دراسته السلطة التى تعتبر بمثابة العصب من نظريته فى التنظيم الاجتماعى والسياسى بأكمله ، وبصفة خاصة مفهوم القوة Macht (Power) ومفهوم السيطرة (السلطة) Herrschaft (Domination) ، وان كان البعض يميل الى أن يستخدم مفهوم السيطرة بالتبادل مع مفهوم القوة على الرغم من وجود بعض الفوارق الدقيقة بين المفهومين فى أصلهما الألمانى اللذين استخدمهما فيبر .

ولقد كان من الطبيعى عند تحليله لأبعاد هذه المفهومات ووظائفها أن يهتم بدراسة الجماعة المنظمة Verband (group) سواء من حيث شكلها وطبيعة بنائها كجماعة مفتوحة أو مغلقة ، مستقلة بذاتها أو تابعة لغيرها ، طالما أن مثل هذه الجماعات هى التى تمثل فى داخل المجتمعات الوحدات الادارية أو (الاعضاء) التى تقوم مختلف العلاقات فيما بينها ، وكذا مختلف الأعمال التى تتم وفق نوع أو آخر من النظام والترتيب .

ولكن علاقة الفرد بغيره من الأفراد فى الجماعة من ناحية ، وعلاقتهم كذلك بالجماعة ذاتها من ناحية ثانية ، بالنظر الى طبيعة الأهداف والوسائل ، وطبيعة موجهات السلوك ، والاستجابات لهذه الموجهات (وكله مما قد يتنافس أو حتى يتصارع بعضه مع البعض الآخر) مما يستدعى فى الوقت نفسه

وجود كيان يكون له من السلطة والقوة ما يخول له توجيه النشاطات والأفعال ولو بالقسر والارغام

هذه الناحية بالذات هى التى جعلت فيبر يهتم بهذه المفهومات اهتماما خاصا اعنى مفهوم « القوة » ومفهوم « السيطرة » أو « السلطة » • ومع أن هذا **قد يبدو أشبه** بالمنطق الدائرى الا أنه ليس كذلك فى الحقيقة وذلك لسبب بسيط هو أنه لا استمرارية فى الواقع لوجود الجماعة دون وجود مثل هذه السلطة المسيطرة وامكاناتها فى تحقيق الطاعة والخضوع •

وقد لا يكون هناك أى خلاف على ضرورة وجود السلطة من شكل أو آخر فى أية جماعة من الجماعات أو مجتمع من المجتمعات • ولكن المشكلة التى رآها فيبر بوضوح لم تكن فى مجرد (الوجود) بقدر ما كانت فى (شكل) هذا الوجود • وهى مشكلة يمكن القول على أى الأحوال بأنه نظر اليها من زاويتين متكاملتين الى أبعد الحدود • أما عن الزاوية الأولى فتتعلق بردود الأفعال الاجتماعية ، أو على الأقل التى قد تقوم حيال السلطة ، أو بتعبير آخر ، التى تتعلق بقضية الشرعية التى تزعمها لنفسها • بينما الزاوية الثانية تمثلت فى ذلك الربط الذى أقامه بين مراحل التطور الاجتماعى بنمط أو آخر من أنماط هذه السلطة • وكأنه أراد أن يضعنا بذلك فى صميم كل المشكلات القانونية والسياسية التى انطوى عليها فكره الاجتماعى •

ولقد طرح الفكر القانونى والسياسى الفيبرى ثلاثة أنماط للسيطرة (السلطة) كان لكل منها خصائصه وتوعيته التى تجاوبت مع مرحلة تطورية اجتماعية معينة • وفى الوقت نفسه عكست هى ذاتها مرحلة تطورية من مراحل تطور النسق القانونى • أما عن هذه الأنماط فهى :

أولا : السيطرة العقلانية (الرشيدة) القانونية
Rational Legal Domination

ثانيا : السيطرة التقليدية Traditional Domination

ثالثاً : السيطرة الكاريزمية Charismatic Domination

ولكى يوضح فيبر أبعاد نظريته فى السلطة (السيطرة) فقد ذهب الى أن السلطة من النوع الأول هى التى تقوم على الاعتقاد فى شرعية القواعد والقوانين وبالتالى شرعية أولئك القائمين على اصدارها وتنفيذها ، فهى من

ثمة سلطة ذات شكل أو طابع قانونى ، من ذلك النمط الذى لا يوجد (غالبا) الا فى المجتمعات الصناعية الحديثة حيث لا مكان للعلاقات الشخصية أو الانفعال أو الأهواء فى تسيير الأمور وادارتها • اذ يتم ذلك وفق نظام محكم من العلاقات الرسمية يتصف بالعقلانية والرشادة ويتبنى أساسا على تعيين القاعدة القانونية • وكله مما يعرف اصطلاحا بالبيروقراطية •

ويرى فيبر أنه مع تطور المجتمعات نحو هذا النمط العقلانى ، فان تحولا بيروقراطيا مماثلا يصل الى ذروة التعقيد والتشابك مع تزايد رغبة السلطة وفى تركيز التخصصات فى أيدى القلة القليلة من الخبراء والمتخصصين • أو مع تزايد رغبة الدولة فى بسط أرادتها وتدخلها بتعبير أدق • ومن هنا فقد يحدث أن يصبح التركيز فى القلة الادارية والتنظيمية على الشكل والاجراء دون المضمون مما تتحول معه البيروقراطية الى معوق لفاعلية القوانين اذا لم تواكب هذا النمو البيروقراطى والاتجاه العقلانى فى اتخاذ القرارات متابعة يقظة ورقابة فعالة لما قد يحدث من مظاهر تحيد عن الغايات الرشيدة للقانون مما يصير فى ذاته تهديدا مباشرا لأهداف المجتمع الرأسمالى الحديث •

أما السلطة من النوع الثانى (التقليدية) فتقوم على الاعتقاد فى الصفات أو الخصائص العريقة والأصيلة التى يلزم احترامها فى كل ما هو متوارث وتعبر عنه فى الأغلب الأجيال الأكبر سنا • وبالتالى فهى أنضج خبرة وتجربة وهو ما يسبغ على هذه السلطة شرعيتها التى لا تعتمد على القانون كنصوص ومواد ولكن على الاعراف والعادات •

وعلى الرغم من أن شطرا كبيرا من المجتمعات فى كل مكان تنتظم فيه الأمور بالخضوع لمثل هذا النوع من السلطة (وبخاصة المجتمعات الريفية والتى لم تنل بعد حظها من التقدم التكنولوجى والعلمى الديث) ، فان هذه الوضعية فى ذاتها تتضمن بذور غير قليل من الصراعات التى قد لا تفلت السلطة التقليدية منها فى النهاية • وذلك عندما يصبح المعيار الوحيد لاصدار الأحكام هو العلاقة الشخصية ومدى الانتماء القرابى أو حتى الهوى الذى لا يختلف بدوره عن التعسف • اضافة بالطبع الى تلك الظواهر التى يصعب تجاهل تأثيراتها والمرتبطة بنظرة الأجيال وصراعاتها وبالتالى فقد يوصف البعض من قبل البعض الآخر بالجمود أو على الأقل بالمحافظة وبالرغبة فى

الابقاء على القديم أمام مظاهر الحداثة والرغبة فى التغيير ، مما قد يكشف عن عجز السلطة التقليدية عن مسايرة الجديد ، ويعزى بالتالى على عدم الطاعة وبالخروج عما هو مألوف بحثا عن صيغة أخرى تتوافق من حيث مشروعيتها فى ممارسة السلطة ، مع متطلبات التغيير .

أما النمط الثالث ، وأعنى به السلطة الكاريزمية فهو نوع يرى الكثيرون أنه يتصف بغير قليل من اللاعقلانية أو عدم الرشادة تماما ، بمعنى أنه يفتقر الى المنطق الذى تتحدد فى ضوئه العلاقات والأهداف ووسائل تحقيق هذه الأهداف .

والحقيقة أن هذه المقولة التى أطلق عليها فيبر اسم الكاريزما Charisma وقصد بها قوة أو طاقة أو خاصية فائقة للطبيعة ويتصف بها البعض من الناس دون غيرهم من البشر . ومن ثم فيتقبل هؤلاء الخضوع لهم والاذعان لأوامرهم وتوجيهاتهم دون ما مناقشة أو اعتراض ، بجعلنا نتذكر على الفور مصطلح الأنومى Anomie الذى ارتبط باسم دوركايم بمعنى أن اسم فيبر قد ارتبط بدوره بمصطلح الكاريزما تماما كما ارتبط بمصطلح البيروقراطية .

وما يعنينا فى ذلك أن هذين المصطلحين يبدوان متوازيين ، وفى الوقت نفسه متناقضين الى أبعد حد ، الأمر الذى يظهر لنا بصفة خاصة فى تحليله الذى ساقه فى كتابيه نظرية التنظيم الاجتماعى والاقتصادى ، وعلم الاجتماع الدينى . فالملاحظ أن اتجاه فيبر بالنسبة اليهما يتأرجح دائما بين الاعجاب والنفور أو على الأقل الحرص والتردد . فمن ناحية ، نجده فى أوقات كثيرة لا يستطيع أبدا أن يتخلى عن تصوره الرئيسى ان العالم الغربى المعاصر انما يتجه بكل قواه نحو صنع كل مظاهر حياته ونشاطاته ومؤسساته بمزيد من الخصائص البيروقراطية وهو التصور الذى اتضح وعبر عنه بجلاء فى العملية العقلانية والرشيدة التى ميز بها الحضارة الغربية عن كل أشكال الحضارات الأخرى .

ومع أننا نعتقد أن هذه الوضعية لا تعكس سوى حقيقة شخصية فيبر نفسه من حيث أنه نموذج عقلانى باعتباره وريثا للأخلاق البروتستانتية ، الا أنه — وهذا من الناحية الثانية — كان يدرك ادراكا واضحا وصريحا كل الأخطار التى تنطوى البيروقراطية عليها وعلى الحرية الشخصية والفكرية .

وبالرغم من أن تصور الشخصية الكاريزمة بمقدوره أن يمثل مخرجا من هذا المأزق فان أخشى ما كان يخشاه هو ذات الطابع اللاعقلانى لهذه الشخصية خاصة عندما تتحول طاعة الجماهير أو ولاؤها الى خضـــوع أو الى نوع من التقديس والعبادة والتأليه للزعيم الكاريزمى ، وهى فضية تجعل المستقبل كله فى مفترق الطرق خاصة عندما تمسك بعقول أمثال هؤلاء أحلام العظمة وتصبح شخصياتهم ذاتها محورا لاعجابهم هم أنفسهم فيتحول الزعيم الكاريزمى من ثم الى أشد أنواع الطغيان • وما من طغيان يمكن القول بأنه خاضع لأى عقل أو قانون أو نظام[1] •

(1) H. H. Gerth, and C. Wright Mills.; The Social Psychology of the World Religions. From Max Weber "Essays in Sociology" N. Y. 1946. pp. 295. 6.

WEBER

○ الأعمال الرئيسية ● (فيبر)

— Max Weber On Law in Economy and Society, trans of selected Passages ed by Max Rheinstein

— The Theory of Social and Economic Organization. trans. by A. R. Henderson and Talcott Parsons. (1947, Paperback 1964).

— Economy and Society : An Outline of Interpretative Sociology. trans and ed., by Guenther Roth and, Claus Wittich. 1968.

— Basic Concepts in Sociology, trans. By H. P. Secher. N. Y. 1962.

— Max Weber on the Methodology of the Social Sciences. trans. and ed. by Edward A. Shils and Henry, A. Finch (1949).

(ويضم هذا المؤلف ٣ مقالات مطولة نشرت اثنتان منها فى عام ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ فى منشورات أرشيف العلوم الاجتماعية والسياسية ونشرت الثالثة لأول مرة وعنوانها in Logos فى عام ١٩١٧) •

— On Charisma and Institution Building (Selected Parpers, ed. by S.N. Eisentadt (1968).

— From Max Weber : Essays in Sociology. trans and ed. by H. H. Gerth and C. Wright Mills, (1947. Paperback 1958).

(ويضم مجموعة من المقالات التى نشرت لأول مرة فيما بين عامى ١٩٠٦ ، ١٩٢٤) •

— The Protestant Ethics and the Spirit of Capitalism. trans. by Talcott Parsons (1930). Paperback. 1958.

○ قراءات مقترحة ●

— Arther Mitzman; The Iron Cage : An Historical Interpretation of Max Weber. 1970.

— H. H. Gerth, and C. Wright Mills., The Social Psychology of the World Religions. From Max Weber «Essays in Sociology.» , N.Y. 1964.

— Julien Freund; The Sociology of Max Weber, trans. by Mary Illford. 1968.

— Marianne Weber.; Max Weber; A Biography, trans and ed by Harry Zohn. 1975.

— Reinhard Bendix.; Max Weber; An Intellectual Portrait (1962. Repr. 1978).

— Salomon,A.; Max Weber's Political Ideas, Social Research. II. 1935.